الباب الأول

النظرية والفكر

- العدل شريعة المصلحين

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

- حملة للترويج لإسلام جديد

حسن الرشيدي

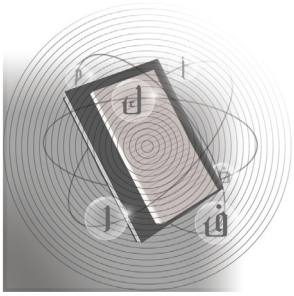

العدل
شريعة المصلحين

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي، ورئيس رابطة الصحافة الإسلامية

ملخص الدراسة

العدل ركيزة عظيمة من ركائز هذا الدين، بل هو كلمة الله – تعالى – التي قامت عليها السموات والأرض، قال جل وعلا: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِۦ ﴾ (الأنعام: ١١٥)، وقد أمر – تبارك وتعالى– بإقامته ونشره بين الناس، وكانت مهمة الأنبياء والرسل –عليهم الصلاة والسلام– متمركزة في تحقيق العدل وبسط القسط بين الناس.

وعلى العدل بايع النبي ﷺ أصحابه – رضي الله عنهم – قولاً وعملاً، وجميع أحكام الدين مبنية على إقامة العدل ورد الظلم. والعدل في دين الإسلام قيمة ثابتة ومطردة، لا تتغير بتغير الأحوال أو الأشخاص؛ فهو واجب مع كل أحد: مع القوي والضعيف، والأمير والمأمور، والبرّ والفاجر، والمسلم والكافر. وواجب في كل حال: في السلم والحرب، والعسر واليسر، والرضا والغضب، والبيع والشراء، خلافًا لمبدأ نسبية القيم الأخلاقية، واعتمادها على المتغيرات النفعية في الفلسفات الوضعية المادية.

إن العدل في المنظور الإسلامي هو خُلُق جامع شامل، يتكامل مع مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية الأخرى، وترتكز عليه جميع شئون العباد في معاشهم ومعادهم، ويُؤسِّس لمجتمعٍ تسوده قيم الإنصاف والرحمة والإخاء، وصيانة الحقوق الخاصة والعامة.

وميادين العدل كثيرة جدًّا، من أهمها، العدل السياسي الذي به تُصاغ العلاقة في الدولة المسلمة بين الحاكم والمحكوم، وبه تُساس الرعية، وتُحفظ حقوقها، وتُرعى كرامتها، والعدل الاقتصادي حيث شرع الله – عز وجل – جميع الأحكام المالية في البيع والشراء والقرض والهبة.. ونحوها على العدل.

ومن ميادين العدل أيضًا: العدل في القضاء؛ إذ يُعد القضاء الفُرْقَان الذي يفصل النزاع، ويدرأ الخصومة بين الناس، وبه تُرَدّ الحقوق إلى أهلها، فيأمن الناس على أديانهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم.

أما العدل الاجتماعي فهو الميزان الذي يبني جميع العلاقات الاجتماعية، وهو قاعدة التعامل التي تحكم جميع التصرفات الإنسانية، وميادين العدل الاجتماعي واسعة جدًّا منها تكريم الإنسان ونبذ العنصرية، والعدل الأسري، والعدل مع الأيتام، والعدل مع العمال، والعدل مع الضعفاء.

إن مشروعنا السياسي والفكري يجب أن يتصدى بوعي لمشكلات الأمة، والتحديات التي تواجهها. وعلى المصلحين أن يرفعوا لواء جادًّا علميًّا وعمليًّا لتأصيل ثقافة العدل والإنصاف، التي تعزّز كرامة الإنسان، وتبني مجتمعًا تسوده قيم الطمأنينة والتلاحم المجتمعي.

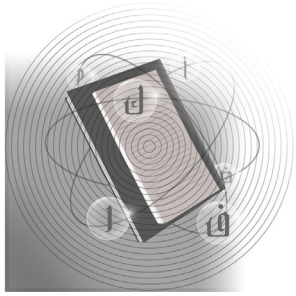

العدل
شريعة المصلحين

أحمد بن عبد الرحمن الصويان

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي، ورئيس رابطة الصحافة الإسلامية

يمكن النظر إلى مفهوم العدل في إطاره المقارن بين المنظور الإسلامي والمنظور الغربي بكافة تفريعاته باعتباره نموذجًا للصراع القيمي ذي البعد العقدي بين الإسلام والفلسفات الغربية الأخرى ذات الصبغة المادية العلمانية؛ فالعدل ركيزة عظيمة من ركائز هذا الدين، بل هو كلمة الله – تعالى – التي قامت عليها السموات والأرض، قال جل وعلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا ۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١]، وقد أمر – جل وعلا – بإقامته ونشره بين الناس، قال تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠]، وكانت مهمة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام متمركزة في تحقيق العدل، وبسط القسط بين الناس، قال الله – تعالى –: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. وبالعدل أمر الله – جل في علاه– نبيه ﷺ فقال – عز وجل–: ﴿فَلِذَٰلِكَ فَٱدْعُ ۖ وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ ۖ وَقُلْ ءَامَنتُ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِن كِتَٰبٍ ۖ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ [الشورى: ١٥].

وعلى العدل بايع النبي ﷺ أصحابه – رضي الله عنهم – قولاً وعملاً؛ حيث ثبت في الصحيحين عن عبادة ابن الصامت – رضي الله عنه – أنه قال: «بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرةٍ علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول بالحق أينما كنا، لا نخاف في الله لومة لائم» [١]. وزاد النسائي: «وعلى أن نقول بالعدل أين كنا».[٢]

وجميع أحكام الدين مبنية على إقامة العدل ورد الظلم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «الكتاب والعدل متلازمان، والكتاب هو المبيّن للشرع؛ فالشرع هو العدل، والعدل هو الشرع، ومن حكم بالعدل فقد حكم بالشرع».[٣]

وفي هذا الباب يقول الإمام ابن القيم: «إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصالح كلها، وحكمةٌ كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجَوْر، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل؛ فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه، وحكمته الدالة عليه، وعلى صدق

(١) أخرجه البخاري، في كتاب الأحكام رقم ٧١٩٩ و٧٢٠٠، ومسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٧٠٩.
(٢) أخرجه النسائي في كتاب البيعة ١٣٩/٧، وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي، رقم ٣٨٧٢.
(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٦٦/٣٥.

رسوله أتم دلالة وأصدقها».[1]

والعدل في دين الإسلام قيمة ثابتة ومطردة لا تتغير بتغير الأحوال أو الأشخاص؛ فهو واجب مع كل أحد: مع القوي والضعيف، والأمير والمأمور، والبرِّ والفاجر، والمسلم والكافر. وواجب في كل حال: في السلم والحرب، والعسر واليسر، والرضا والغضب، والبيع والشراء، خلافًا لمبدأ نسبية القيم الأخلاقية، واعتمادها على المتغيرات النفعية في الفلسفات الوضعية المادية.

حيث إن مفهوم العدل في الفكر الغربي على كافة مشاربه وتفريعاته إنما ينطلق أساسًا من منظورين اثنين، **أولهما**: المنظور المثالي الفلسفي والذي يعتبر العدل مفهومًا مطلقًا، وقيمة مثالية ومبدأً ضروريًّا، هو قوام الوجود الطبيعي والأخلاقي. وهذا المنظور يعتمد العقل مرجعية أساسية للعدل مفهومًا وتطبيقًا.

وثانيهما: المنظور الوضعي - التجريبي، والذي يعتبر جلّ القيم الأخلاقية، ومن ضمنها العدل، قيمًا نسبية متطورة، تتغير بتغير أنظمة المجتمعات بحسب ما يؤثر فيها من عوامل سياسية واقتصادية وعقدية، ومن ثَم يعتمد هذا المنظور الواقع الاجتماعي والتاريخي كمرجعية أساسية يستقي منها المفهوم دلالته الفكرية والتطبيقية.

وقد كان الفلاسفة اليونانيون يميزون بين القانون المطلق أو الطبيعي وبين القانون الوضعي، أي القوانين الجاري العمل بها في مختلف الميادين. واعتبروا أن القانون بصفة عامة يجب أن يعمل على تحقيق مقتضيات القانون الطبيعي أو المطلق. وبنوا على ذلك التمييز بين القانونين بأن العدل نوعان: عدل طبيعي تقتضيه قوانين الطبيعة، وعدل عرفي أو وضعي يضعه المجتمع لنفسه في صيغ قانونية.

وقد شرح أفلاطون في كتابه «الجمهورية» مفهوم العدل في مستواه الطبيعي، واعتبره تلاؤم الإنسان مع محيطه، ومن ذلك أن بعض الناس يولدون عبيدًا بالطبيعة، ومن ثَم فهم لا يصلحون إلا للعبودية. وإذا اعتبرنا هذه الفكرة عن العدل الطبيعي إحدى ركائز الفكر الفلسفي الأخلاقي اليوناني أمكننا القول بأن مفهوم العدل عند فلاسفة اليونان لا يستند إلى فكرة المساواة بين الناس التي هي قوام العدل في المنظور الإسلامي.

أما في الفكر الروماني، فالعدل يعني إعطاء كل شخص ما يستحقه. وعندئذ نتساءل: من ذا الذي يحدد حقوق الأفراد، أو يفرضها كمرجعية للحكم والقضاء؟ وهو ما يؤكد على أن العدل إن لم يُؤَسَّس على أرضية من القيم والمرجعيات الثابتة، فسنكون كمن يتحدث عن عدالة عرضية تتحكم فيها المصالح النافذة، أو عدالة هشّة يتفكك بناؤها كلما تطور مفهوم الناس عن الحقوق والواجبات.

وإذا ما اكتفينا بشكلية التطبيق العام للقانون من أجل تحقيق العدالة، فإننا حينئذ قد نجعل العدل تابعًا لسلطة القانون، بدل أن نجعل القانون تحت سلطان العدل. وهنا تبرز فكرة الإنصاف في المنظور الإسلامي، والتي هي رديفة أيضًا لفكرة العدل، والتي تقوم أساسًا على أن العدل لا يتحقق إلا عند إنصاف المظلوم من الظالم.

وعليه فإن العدل في المنظور الإسلامي هو خُلُق جامع شامل، يتكامل مع مجموعة القيم والمبادئ الإسلامية الأخرى، وترتكز عليه جميع شئون العباد في معاشهم ومعادهم، ويؤسس لمجتمع تسوده قيم الإنصاف والرحمة والإخاء وصيانة الحقوق الخاصة والعامة.

وميادين العدل كثيرة جدًّا، من أهمها:

أولاً: العدل السياسي:

الذي به تُصاغ العلاقة في الدولة المسلمة بين الحاكم والمحكوم، وبه تُساس الرعية، وتحفظ حقوقها، وترعى

(١) ابن القيم، إعلام الموقعين ٣/١٤.

كرامتها، قال الله – تعالى –: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ [النساء: ٥٨]. وقال – سبحانه وتعالى: ﴿وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢]. وقد تواترت الأحاديث النبوية في تقرير هذا المنهج وحضّت على اتباعه، كما جاء في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل.. الحديث»[١] ، وحديث عبد الله بن عمرو – رضي الله عنهما – أن النبي ﷺ قال: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل – وكلتا يديه يمين – الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُّوا»[٢]. وحديث عياض المجاشعي – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: «وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفق .. الحديث»[٣]. وحديث معقل ابن يسار – رضي الله عنه – أن النبي ﷺ قال: «ليس من والي أمة قلَّت أو كثرت لا يعدل فيها؛ إلا كبَّه الله على وجهه في النار».[٤]

فالعدل مقوِّم أساس من مقومات الدولة المسلمة، وهو سبيل الأمن والاستقرار السياسي والاطمئنان بين الناس، كما أن الظلم والبغي من أعظم العوامل التي تمزق الوحدة السياسية في المجتمعات، وتثير فيها القلق والخوف، وتزرع الشقاق والجفوة بين الراعي والرعية، وتقطع بين أفرادها أواصر التآخي والتماسك الاجتماعي. فإذا غاب العدل تهافت الناس على التظالم تهافت الجراد، وتحولت حياتهم إلى غابة موحشة، المنتصر فيها هو الأقدر على البطش والأجرأ على الاعتداء.

إن الظلم السياسي من أشد الأدواء تحطيمًا لشخصية المجتمع، وسحق كرامته، وتعطيل إمكاناته، فالمجتمع المُهَان يصبح غير قادر على العطاء أو الإبداع، ومن ثَم تتوقف عجلة نموه وتطوره، وتتراجع مسيرة تنميته ويتباطأ تقدمه. قال الماوردي في سياق ذكره

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأذان، رقم ٦٦٠، ومسلم في كتاب الزكاة، رقم ١٠٣١.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٧.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها، رقم ٧١٣٦.

(٤) أخرجه أحمد ٣٣/٤١٠، رقم ٢٠٢٩٠، وصححه الأرناؤوط.

للقواعد التي تصلح بها حال الدنيا: «قاعدة العدل الشامل الذي يدعو إلى الألفة، ويبعث على الطاعة، وتعمر به البلاد، وتنمو به الأموال، ويكثر معه النسل، ويأمن به السلطان... وليس شيء أسرع في خراب الأرض، ولا أفسد لضمائر الخلق من الجَوْر؛ لأنه ليس يقف على حد، ولا ينتهي إلى غاية، ولكل جزء منه قسط من الفساد حتى يستكمل».[1]

من كمال هذا الدين أن العدل واجب على المسلمين مع كل أحد، حتى مع العدو الكافر

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية قاعدة استقرائية عظيمة، قال فيها: «إن العدل نظام كل شيء، فإذا أُقيم أمر الدنيا بعدلٍ قامت، وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة من خلاق، وإن لم تقم بعدل لم تقم، وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة»[2]. وقال في موضع آخر: «ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة».[3]

ومن كمال هذا الدين أن العدل واجب على المسلمين مع كل أحد، حتى مع العدو الكافر؛ امتثالاً لقول الله -عز وجل-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]، وقوله - تعالى -: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨]. وفي هذا الباب يقول النبي ﷺ: «ألا من ظلم معاهدًا، أو انتقصه، أو كلَّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس؛ فأنا حجيجه يوم القيامة».[4]

قال القرطبي في تفسير آية المائدة المتقدمة: «دلَّت الآية أيضًا على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل عليه، وأن يقتصر بهم على المستحق من القتال والاسترقاق، وأن المُثْلة بهم غير جائزة، وإن قتلوا نساءنا وأطفالنا وغمّونا بذلك؛ فليس لنا أن نقتلهم بمثله قصدًا لإيصال الغم والحزن إليهم».[5]

ومن التطبيقات العملية لهذا ما رواه جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال: «أفاء الله عز وجل خيبر على رسول الله ﷺ، فأقرهم رسول الله ﷺ كما كانوا، وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحة فخرصها عليهم، ثم قال لهم: يا معشر اليهود أنتم أبغض الخلق إليَّ، قتلتم أنبياء الله - عز وجل -، وكذبتم على الله، وليس يحملني بغضي إياكم على أن أحيف عليكم، قد خرصت عشرين ألف وسق من تمر، فإن شئتم فلكم، وإن أبيتم فلي. فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض، قد أخذنا، فاخرجوا عنا».[6]

والمتأمل في واقع العالم الإسلامي يجد أن من أعظم أسباب تصدع المجتمعات، وغلبة الضعف والتنازع، والفساد المستشري: غياب العدل، وانتشار البغي والظلم والجور، وهذا مؤذن بسقوط الدول وهلاكها، قال الله - جلا وعلا -: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا﴾ [الكهف: ٥٩]، وقال -سبحانه وتعالى -: ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْمًا آخَرِينَ ﴿١١﴾ فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ ﴿١٢﴾ لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسَاكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ ﴿١٣﴾ قَالُوا يَا وَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴿١٤﴾ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ [الأنبياء:١١-١٥].

ومن فقه عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى- أن بعض عماله كتب إليه: أما بعد، فإن مدينتنا قد خربت، فإن رأى أمير المؤمنين أن يقطع لنا مالاً نرمَّها

(١) الماوردي، أدب الدنيا والدين: ص ١٤١.
(٢) ابن تيمية، الحسبة ص ٩٤.
(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ١٤٦/٢٨.
(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الخراج والإمارة، رقم ٣٠٥٢. وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود، رقم ٢٦٢٦، وفي غاية المرام، رقم ٤١٧.
(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١١٠/٦.
(٦) أخرجه أحمد ٢١٠/٢٣، رقم ١٤٩٥٣، وقال الأرناؤوط: إسناده قوي على شرط مسلم.

بـــه. فرد عليه بقوله: «أما بعد، فحصِّنْها بالعدل، ونَقِّ طرقها من الظلم، فإنه مرمَّتها».[1]

ونحـــو هذا أن الجراح بن عبـــد الله كتب إلى عمر ابن عبد العزيز: إن أهل خرســـان قوم ساءت رعيتهم، وإنهم لا يصلحهم إلا السيف والسوط، فإن رأى أمير المؤمنين أن يأذن لـــي في ذلك. فكتب إليه عمر: «أما بعدُ، فقد بلغني كتابك تذكر أنَّ أهل خرسان قد ساءت رعيتهم، وأنه لا يصلحهم إلا الســـيف والسوط، فقد كذبت؛ بل يصلحهم العدل والحق، فابسط ذلك فيهم، والسلام». [2]

إنَّ عمـــر بن عبد العزيز – رحمه الله تعالى – يؤكد ها هنا أن بســـط العدل وإقامة الحق هو سبيل الأمن والاســـتقرار السياســـي، أما القمع والاستبداد، فلن يُصلح الناس، بل ســـيزيدهم فسادًا واضطرابًا، وهذه -بلا شك – سُنَّة مطردة في كل زمان ومكان.

ثانيًا: العدل الاقتصادي:

حفظ المال مقصد عظيم من مقاصد الشريعة، وقد شرع الله – عز وجل – جميع الأحكام المالية في البيع والشراء والقرض والهبة .. ونحوها على العدل، ولهذا حرم – سبحانه وتعالى – جميع المعاملات التي تقوم على الظلم والجور، كالربا والغش والاحتكار والرشوة، وتطفيف الكيل والميزان.. ونحوها، قال الله –تعالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

ودعوات الأنبياء جميعًا – عليهم الصلاة والسلام – وقفت سدًّا منيعًا في مواجهة الظلم والتسلط والجشع، قال الله – عز وجل – على لسان نبيه شعيب – عليه الصلاة والسلام –: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ٨٥].

وقبل نزول كثير من شرائع الإسلام على نبينا محمد ﷺ في العهد المكي، واجه عليه الصلاة والسلام جشع المشركين وفســـادهم المالي، وتنزلت عليه الآيات في ذم الظلم وبخس الحقوق، قال – ســـبحانه وتعالى –: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ ﴿٤﴾ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [المطففين: ١-٥].

وقـــال – جـــلَّ وعـــلا –: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ﴾ [الرحمن: ٩]، وقال – ســـبحانه وتعالى-: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الماعون: ١-٣].

إن للعامل الاقتصادي تأثيرًا كبيرًا في حياة الشعوب، لذا كان التطاول علـــى الأموال العامة، أو على أموال الناس، والتسلط على مقدراتهم الاقتصادية من أعظم أنواع البغـــي والتعدي، وقد اشـــتد تحذير النبي ﷺ من ذلك، فقال في أوســـط أيام التشريق عند اجتماع الحجاج: «اســـمعوا مني تعيشوا: ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، ألا لا تظلموا، إنَّه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه».[3]

وقال عليه الصلاة والســـلام: «إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق، فلهم النار يوم القيامة».[4] وعن عبـــد الله بن عمرو – رضي اللـــه عنهما – قال: كان على ثقل النبـــي ﷺ رجل يقال له كركرة فمات، فقال رســـول الله ﷺ: «هو في النار»، فذهبوا ينظرون إليه

(١) ابن عســـاكر، تاريخ دمشـــق ٢٠٢/٤٥، وأبو نعيـــم الأصفهاني، حلية الأولياء ٣٠٥/٥.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء ص ٢٤٢.

(٣) أخرجه أحمد ٣٤ /٢٩٩ ، رقم ٢٠٦٩٥، وصححه لغيره الأرناؤوط.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، رقم ٣١١٨.

فوجدوا عباءة قد غلَّها.[1]

وعن عدي بن عميرة – رضي الله عنه – قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من استعملناه منكم على عمل، فكتمنا مخيطًا فما فوقه، كان غلولاً يأتي به يوم القيامة»، فقام رجل أسود من الأنصار، كأني أنظر إليه، فقال: يا رسول الله! اقبل عني عملك، قال: «ما لك؟»، قال: سمعتك تقول كذا وكذا، قال: «وأنا أقوله الآن: من استعملناه على عمل فليجئ بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ، وما نهي عنه انتهى».[2]

فإذا كان هذا الوعيد الشديد في غلول عباءة ومخيط، فما بالك فيما هو أعظم من ذلك كالعبث بالقضايا العامة وحقوق الناس وأموالهم ..؟!

ومن تأمل حديث أبي أمامة الحارثي – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه؛ فقد أوجب الله له النار وحرَّم عليه الجنَّة»؛ فقال رجل: وإن كان شيئًا يسيرًا يا رسول الله؟ فقال: «وإن كان قضيبًا من أراك»[3].. من تأمل هذا الحديث العظيم أدرك أن ظلم الناس في معاشهم من أعظم البغي وأبشع العدوان !

وفي ظل التردي الاقتصادي، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة في كثير من دول العالم الإسلامي، يكون أثر التظالم المالي أشدّ خطرًا على الناس، وأقوى تأثيرًا على المجتمعات.

من أجل ذلك كان من واجب المصلحين أن يحفظوا حقوق الناس، ويدافعوا عنها، وينتصروا لها، ويواجهوا طغيان الفساد المستشري في الأمة، امتثالاً لقول الله – عز وجل –: ﴿ لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣]. وها هو ذا الفضيل بن عياض يضرب لنا مثلاً عظيمًا في رعاية شئون الناس حين يقول: «إني لأستحي من الله أن أشبع حتى أرى العدل قد بُسط، وأرى الحق قد قام».[4]

(١) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، رقم ٣٠٧٤.
(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٣٣.
(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، رقم ١٣٧.

ثالثًا: العدل في القضاء:

يُعد القضاء الفُرْقَان الذي يفصل النزاع، ويدرأ الخصومة بين الناس، وبه تُرَدّ الحقوق إلى أهلها، فيأمن الناس على أديانهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم. قال ابن فرحون المالكي في بيان حكمة القضاء: «وأما حكمته: فرفع التهارش، ورد التواثب[5]، وقمع المظالم، ونصرة المظلوم، وقطع الخصومات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».[6]

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها، وقطع المخاصمة، فوصول الحقوق هو المصلحة، وقطع المخاصمة إزالة المفسدة. فالمقصود هو جلب تلك المصلحة وإزالة هذه المفسدة. ووصول الحقوق هو من العدل الذي تقوم به السماء والأرض، وقطع الخصومة هو من باب دفع الظلم والضرر، وكلاهما ينقسم إلى إبقاء موجود ودفع مفقود».[7]

ولا تتحقق هذه الحكم العظيمة إلا بالعدل، قال الله – عز وجل –: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢]. وقال – سبحانه وتعالى –: ﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [ص: ٢٦]، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «إنَّ الله مع القاضي ما لم يجُرْ، فإذا جار؛ تخلى الله عنه ولزمه الشيطان».[8]

(٤) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء: ١٠٨/٨.
(٥) يقال: توثب فلان في ضيعة لي، أي: استولى عليها ظلمًا. لسان العرب: مادة وثب، ٢١٠/١٥.
(٦) ابن فرحون، تبصرة الحكام: ص ١٠.
(٧) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ٣٥٥/٣٥.
(٨) أخرجه الترمذي في كتاب الأحكام، رقم ١٣٣٠، وابن ماجه في كتاب الأحكام، رقم ٢٣١٢. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم ١٠٦٩.

ومعيار العدل في القضاء: أن يحكم القاضي بين الناس بمقتضى شرع الله – تعالى –، ولا يحيد عنه لهوًى في نفسه، أو تقربًا لأحد من الخلق، أو محاباة لقريب أو صديق، بل يجب عليه إجهاد نفسه لإقامة العدل والحكم به؛ امتثالاً لقول الحق – تبارك وتعالى–: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: ١٣٥]، وقوله –تعالى–: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِتَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُۚ وَلَا تَكُن لِّلۡخَآئِنِينَ خَصِيمٗا﴾ [النساء: ١٠٥].

وإذا أردت أن تقف على مشهد عظيم من مشاهد العدل والإنصاف والبعد عن المحاباة، أو اتباع أهواء الناس، فتأمل حديث المرأة المخزومية التي سرقت، ففزع قومها إلى أسامة بن زيد – رضي الله عنهما– يستشفعونه، فلما كلم النبي ﷺ تلوَّن وجهه، وقال: «أتكلمني في حد من حدود الله؟». قال أسامة: استغفر لي يا رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبًا، فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: «أما بعد، فإنما أهلك الناس قبلكم: أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد»، ثم ذكر النبي ﷺ قاعدة أرسى فيها أعظم معاني العدل وأجل محددات التجرد قائلاً: «والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».[1]

لقد كان من أعظم أسباب اختلال الأمن، وانتشار الفساد، والتطاول على حقوق الناس، والعبث بمقدرات الأمة العامة: غياب العدل في القضاء، إما بتحكيم القوانين الوضعية والأهواء البشرية، أو بانتشار المحاباة ومداهنة ذوي الجاه أو القرابة، وهذا – والعياذ بالله – من أوسع أبواب الانحراف وضياع الحقوق، فإذا فسد القضاء؛ فسد المجتمع، واستبد المفسدون وأهل الأهواء، وتطاول السفهاء على الناس، واستُلبت حقوق الضعفاء، وأحسب أن رسالة عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – لأبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – عندما ولاه القضاء تمثل وثيقة تاريخية جامعة ينبغي لأهل الإسلام أن يفتخروا بها، ومما جاء فيها: «القضاء فريضة محكمة، وسُنّة متبعة؛ فافهم إذا أُدْلِي إليك؛ فإنه لا ينفع كلمة حق لا نفاذ لها، آسِ بين الناس في وجهك ومجلسك، وعدلك، حتى لا يطمع شريف في حَيْفك، ولا يخاف ضعيف من جورك..».[2]

لقد كان من أعظم أسباب اختلال الأمن، وانتشار الفساد، والتطاول على حقوق الناس، والعبث بمقدرات الأمة العامة: غياب العدل في القضاء، إما بتحكيم القوانين الوضعية والأهواء البشرية، أو بانتشار المحاباة ومداهنة ذوي الجاه أو القرابة

رابعًا: العدل الاجتماعي:

فالعدل هو الميزان الذي يبني جميع العلاقات الاجتماعية، وهو قاعدة التعامل التي تحكم جميع التصرفات الإنسانية، بل حتى العجماوات التي لا تعقل تُحاسَب على ذلك، فقد قال رسول الله ﷺ: «لتؤدنَّ الحقوق إلى أهلها يوم القيامة، حتى يُقَاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء».[3]

وميادين العدل الاجتماعي واسعة جداً؛ نكتفي بذكر أمثلة يسيرة منها، لتكون دلالة على غيرها من الميادين:

١- تكريم الإنسان ونبذ العنصرية:

شرَّف الله – عز وجل – الإنسان وكرَّمه على سائر المخلوقات، فقال – سبحانه وتعالى –: ﴿وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلٗا﴾

(١) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، رقم ٤٣٠٤، ومسلم في كتاب الحدود، رقم ١٦٨٨.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٠/١٣٥، وقال ابن القيم: وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول، إعلام الموقعين: ١/٨٥-٨٦، وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم ٢٦١٩.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، رقم ٢٥٨٢.

[الإسراء:٧٠]، ثم ظهرت الطبقية في المجتمعات، وتمايز الناس بحسب أنسابهم وأموالهم، وتسلط بعضهم على بعض ظلمًا وعلوًّا.

ومن ذلك ما ساد المجتمع العربي في الجاهلية من تأسيسه على العنصرية والتفاخر بالأنساب، فالقبيلة هي عصب القوة وميزان الشرف، وحين جاء الإسلام أقام بنيانًا جديدًا يقوم أساسه على العدل، فسوَّى بين جميع الناس، وجعل معيار التفاضل ميزان التقوى، وليس بالأحساب أو الأنساب أو المنازل المادية أو العنصرية؛ كما قال – سبحانه وتعالى –: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣].

وذلك هو ما شيَّد النبي ﷺ بنيان المجتمع الإسلامي عليه؛ إذ أعلى ﷺ يوم فتح مكة على الملأ تلك القيمة الأخلاقية التي تأسست عليها هذه الأمة، فخطب بالناس قائلاً: «يا أيها الناس، إنَّ الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة[1] الجاهلية، وتعاظمها بآبائها، الناس رجلان: برٌّ تقي كريم على الله ، وفاجر شقي هيِّن على الله. والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب، قال الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ﴾ [الحجرات: ١٣].[2]

وفي حجة الوداع؛ حيث اجتمع الناس من كل الأجناس والقبائل، أكَّد النبي ﷺ ميزان العدل، واطَّرح قيم العنصرية والتظالم الاجتماعي، فقال: «إنَّ ربكم واحد، وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر، ولا أحمر على أسود، إلا بالتقوى».[3]

في حجة الوداع؛ حيث اجتمع الناس من كل الأجناس والقبائل، أكَّد النبي ﷺ ميزان العدل، واطَّرح قيم العنصرية والتظالم الاجتماعي، فقال: «إنَّ ربكم واحد، وأباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأسود على أحمر، ولا أحمر على أسود، إلا بالتقوى»

٢- العدل الأسري:

فالأسرة هي نواة المجتمع، فإذا أُحيطت بنور العدل؛ تحققت الطمأنينة والأنس، وحصل الاستقرار والرضا، وعقد الزوجية إنما تُؤَسَّس أركانه على العشرة بالمعروف، امتثالاً لقوله – تعالى –: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، ومدار ذلك على العدل، كما قال – تعالى –: ﴿وَلَهُنَّ مِثۡلُ ٱلَّذِي عَلَيۡهِنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وحفظ كرامة المرأة، والعدل في رعاية حقوقها، ممَّا تواترت به النصوص الشرعية، واستقرت عليه قواعد الإسلام، فعن أبي هريرة – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «استوصوا بالنساء خيرًا، فإن المرأة خُلقت من ضلع أعوج، وإن أعوج ما في الضلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج؛ فاستوصوا بالنساء».[4]

ومن رعاية الوصية بالنساء أنه لا يجوز أبدًا السكوت عن بعض الممارسات الاجتماعية المنحرفة التي قد تؤدي إلى ظلم المرأة، أو استحقارها، أو التطاول على مالها، أو عضلها ... ونحو ذلك من العادات البغيضة التي تنتشر في بعض المجتمعات بسبب غياب الرؤية الإسلامية التي تُعلي من شأن المرأة، وتحفظ لها كيانها وكرامتها.

ومن العدل الأُسَرِيّ: العدل بين الزوجات، كما قال – تعالى –: ﴿فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ ذَٰلِكَ أَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: ٣]. وقال – عز وجل –: ﴿وَلَن تَسۡتَطِيعُوٓاْ أَن تَعۡدِلُواْ بَيۡنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوۡ حَرَصۡتُمۡۖ فَلَا تَمِيلُواْ

(١) العُبِّيَّة: الكبر والفخر. لسان العرب مادة عبب: ٨/٩.

(٢) أخرجه الترمذي في كتاب تفسير القرآن، رقم ٣٢٧٠.

(٣) أخرجه أحمد ١٤١/٥، رقم ٢٣٥٣٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٣١. ومسلم في كتاب الرضاع، رقم ١٤٦٨.

﴿كُلَّ ٱلْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩]، والوعيد شديد من النبي ﷺ لمن لا يعدل بين نسائه، فقد جاء في حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال: «من كان له امرأتان، فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل».(١)

ومن ذلك أيضًا: العدل بين الأولاد، فعن النعمان بن بشير – رضي الله عنهما – قال: «أعطاني أبي عطية، فقالت عمرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تُشهد رسول الله ﷺ، فأتى رسول الله ﷺ فقال: إني أعطيت ابني من عمرة بنت رواحة عطية، فأمرتني أن أشهدك يا رسول الله، فقال: «أعطيت سائر ولدك مثل هذا؟» قال: لا، قال: «فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم». قال: فرجع أبي فرد عطيته.(٢)

والقاعدة الجامعة في هذا الباب بيَّنها رسول الله ﷺ في الحديث الذي مر آنفًا، وهو قوله: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل – وكلتا يديه يمين – الذي يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وُلُّوا».(٣)

ومن المحزن حقًّا أن يرتدي مسوح الدفاع عن حقوق المرأة والأسرة والطفل بعض أدعياء العلمانيين وأهل الأهواء، الذين يتشدقون بشعارات حقوق الإنسان، ويروّجون لمواثيق الأمم المتحدة، ويسوّقون لقيم الغرب، في الوقت الذي ينحسر فيه دور المصلحين من العلماء والدعاة ويتركون الميدان لغيرهم!

٣- العدل مع الأيتام:

فاليتيم لضعفه وقلة حيلته مظنة أن يجور عليه من له ولاية عليه ممَّن لا يخشى الله – عز وجل –، ولهذا ذمَّ الله المشركين لظلمهم للأيتام، فقال: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾ [الماعون: ١-٣]، وحذَّر من التطاول على أموالهم، فقال – سبحانه –: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢]. وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٢]. وأكد النبي ﷺ ذلك بقوله: «اللهم إني أحرِّج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة».(٤)

٤- العدل مع العمال:

العدل مع العمال من الواجبات المقررة في شريعة الإسلام، ولا يجوز التهاون في حقوقهم أو الجَوْر عليهم، أو استغلال حاجتهم وضعفهم، فهذا من الظلم المنهي عنه.

وقد أسَّس الإسلام لمنظومة قيمية متكاملة، تحفظ للعمال جميع حقوقهم، وتنصفهم في جميع شئونهم، ومن معالم ذلك:

أ- عدم تكليفهم ما لا يطيقون:

فعن أبي ذر – رضي الله عنه – قال: قال رسول الله ﷺ: «إخوانكم خَوَلُكُم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده؛ فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم؛ فأعينوهم».(٥)

ب- تعزيز كرامتهم:

تعزيز كرامة العامل، والحذر من تحقيره؛ أو الاستهانة به، أو التعالي عليه بقول أو فعل، ليس من

(١) أخرجه أبو داود في كتاب النكاح، رقم ٢١٣٣، والترمذي في كتاب النكاح، رقم ١١٤١، وابن ماجه في كتاب النكاح، رقم ١٩٦٩، والنسائي في كتاب عشرة النساء ١٥٣/٢، وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم ٢٠١٧.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الهبة، رقم ٢٥٨٧، ومسلم في كتاب الهبات، رقم ١٦٢٣.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٧.

(٤) أخرجه: أحمد ٤١٦/١٥، رقم ٩٦٦٦، وقوى إسناده الأرناؤوط.

(٥) أخرجه: البخاري في كتاب الإيمان، رقم ٣٠. ومسلم في كتاب الإيمان، رقم ١٦٦١. وخولكم: أي خدمكم. وقيل: حشم الرجل وأتباعه.

أخلاق أهل المروءة التي شرف الله – تعالى – بها أهل الإسلام، فعن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما –: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني لي خادمًا يسيء ويظلم، أفأضربه؟ قال: «تعفو عنه كل يوم سبعين مرة».[1]

جـ - إعطاؤهم حقوقهم:

أمر النبي ﷺ بالمبادرة في إعطاء العمّال حقوقهم كاملة غير منقوصة، وحذَّر من مماطلتهم أو بخسهم ما يستحقون، فقال: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه»[2]، وقال ﷺ: «قال الله: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى منه ولم يُعط أجره».[3]

وليس من الشرع ولا من العقل أن ينظر المصلحون إلى ذلك الظلم المتجذر في أنحاء بلاد المسلمين، ثم يغفلوا عنه، أو يتهاونوا في إنكاره.

٥- العدل مع الضعفاء:

فالضعفاء مهما بلغ ضعفهم وعجزهم لا يجوز الجور عليهم، أو التعدي على حقوقهم، بل إن هذا من الظلم المستبين الموجب لسخط الله – عز وجل – وعقابه، وقد ثبت من حديث أبي سعيد الخدري – رضي الله عنه – أن رسول الله ﷺ قال: «إنه لا قُدِّست أمة لا يأخذ الضعيف فيها حقه غير متعتع».[4]

وعن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال: لما رجعت مهاجرة الحبشة إلى رسول الله ﷺ قال: «ألا تحدثوني بأعجب ما رأيتم بأرض الحبشة؟»، قال فتية منهم: يا رسول الله! بينما نحن جلوس مرَّت علينا عجوز من عجائزهم تحمل على رأسها قُلَّة من ماء، فمرت بفتًى منهم، فجعل إحدى يديه بين كتفيها، ثم دفعها على ركبتيها، فانكسرت قُلَّتها، فلما ارتفعت التفتت إليه، ثم قالت: ستعلم يا غُدَر إذا وضع الله الكرسي، وجمع الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل بما كانوا يكسبون، فسوف تعلم أمري وأمرك عنده غدًا. فقال رسول الله ﷺ: «صدقت، ثم صدقت، كيف يُقدِّس الله قومًا لا يؤخذ لضعيفهم من شديدهم؟!».[5]

مرَّ على العالم الإسلامي سنوات عجاف احتكر الحديث فيها عن قيم العدالة الاجتماعية، وحقوق العمال والفلاحين: الأحزابُ الشيوعية، ثم استلم لواء دعاوى حقوق الإنسان الغربُ بمدارسه الليبرالية المادية، واغتر بعض المستغفلين بتلك الشعارات، وظنوا أن قوانين الغرب ونظمه الفكرية والقانونية هي معيار العدل!

إن التفريط بحقوق الضعفاء، والتهاون في قطع أبواب التظالم والبغي، من أخطر العوامل التي تمزّق المجتمع، وتقوّض أركانه، وتحيي فيه دواعي الأثرة والبغي. وتأكيدًا لحقوق الضعفاء كان النبي ﷺ يقول: «ابغوني ضعفاءكم، فإنما تُرزقون وتُنصرون بضعفائكم».[6]

إن ثمة حقيقة مهمة، وهي أنه مرَّ على العالم الإسلامي سنوات عجاف احتكر الحديث فيها عن قيم العدالة الاجتماعية، وحقوق العمال والفلاحين: الأحزابُ الشيوعية، ثم استلم لواء دعاوى حقوق الإنسان الغربُ بمدارسه الليبرالية المادية، واغتر بعض المستغفلين بتلك الشعارات، وظنوا أن قوانين الغرب ونظمه الفكرية والقانونية هي معيار العدل!

وقد آن الأوان ليقظة الأمة الإسلامية، وإدراكها لمنظومة القيم العقدية والأخلاقية الشاملة التي

(١) أخرجه أحمد ٤٥٣/٩، رقم ٥٦٣٥. وصححه الأرناؤوط.

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون، رقم ٢٤٤٣. وصححه الألباني في إرواء الغليل، رقم ١٤٩٣.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع، رقم ٢٢٢٧.

(٤) أخرجه ابن ماجه في كتاب الصدقات، رقم ٢٤٢٦، وصححه الألباني في صحيح الجامع رقم ٢٤١٧.

(٥) أخرجه ابن حبان في كتاب القضاء رقم ٢٠٥٨، وقواه الأرناؤوط بشواهده.

(٦) أخرجه الترمذي في كتاب الجهاد رقم ١٧٠٢، وقال: حسن صحيح، وأبو داود في كتاب الجهاد، رقم ٢٥٩٤. والنسائي في كتاب الجهاد ٤٥/٦-٤٦. وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي، رقم ١٧٠٢.

شـــرّفهما الله – جل وعلا – بها، إن تلك المنظومة لتؤســـس لمجتمع تسوده العدالة والإنصاف والمساواة، ويتحرر فيه الإنسان من ربقة العبودية والظلم، ويشعر فيه بكرامته وإنسانيته. وما أجمل قول الصديق – رضي الله عنه – لما تولى الخلافة: «الضعيف فيكم قويّ عندي حتى أُريح عليه حقه إن شـــاء الله، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شاء الله».[1]

الخاتمة:

إن مشـــروعنا السياســـي والفكري يجب أن يتصدى بوعي لمشـــكلات الأمة، والتحديات التي تواجهها. وعلى المصلحين أن يرفعوا لواء جادًّا علميًّا وعمليًّا لتأصيل ثقافة العدل والإنصاف، التي تعزّز كرامة الإنســـان، وتبني مجتمعًا تسوده قيم الطمأنينة والتلاحم المجتمعي.

ولا شك أن تأسيس بيئة عادلة يُحكَم فيها بالإنصاف، ويتساوى الناس فيها في الحقوق والواجبات، يحتاج إلى جهد كبير وعمل دءوب؛ فتخلُّف عقود طويلة في عالمنا الإسلامي لا يمكن أن يُغيَّر في وقت قصير، لكن المهم أن نؤسس لهذا البناء.

وليعلم الدعاة والمصلحون أن رفع لواء العدل بكل ميادينه ليس اشتغالاً بأمور ثانوية أو جزئية؛ وإنما هو اهتداء بمنهج الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وذلك هو طريق الإصلاح والتجديد.

والأمة التي لا تســـتطيع أن تقيم صروح العدل، وتواجه طغيان الفســـاد والظلم؛ لـــن تقوى على النهوض من مستنقع التخلف والتبعية.

اللهم إنّا نسألك كلمة الحق والعدل في الغضب والرضا، وصلى الله على محمد وآله وسلم.

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ٤١٥/٩. والسيوطي، تاريخ الخلفاء: ص ٧٢.

معلومات إضافية

بعض معالم عدالة الإسلام في جانبها العملي وميدانها التطبيقي:

أولاً: عدالة الرسول ﷺ :

(١) عن أبي هريرة -رضي الله عنه - قَالَ: «كان لرجل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنٌّ [١] فجاءه يتقاضاه[٢] وإنه أغلظ له في القول حتى همَّ به بعضُ القوم[٣]، فقَالَ ﷺ: «دَعوه[٤]؛ فإن لصاحب الحق مقَالاً، ثم قَالَ : «أعطوه» فطلبوا سِـنَّه فلم يجدوا إلا سـنًّا فوقها[٥] فقَالَ ﷺ: «أعطوه»، فقَالَ الرَّجُل: أوفيتني أوفاك الله تعالى، فقَالَ ﷺ: «إنّ خيركم أحسنكم قضاءً»[٦].

(٢) عن النعمان بن بشير - رضي الله عنهما - قال: نحلني أبي نحلاً، فقالت أمي عَمْرَة بنت رواحة: لا أرضى حتى تُشهد رسولَ الله صلى الله عليه وسلم. فجاءه ليُشْهِده على صدقتي؛ فقال : «أكلّ ولدك نحلتَ مثله؟» قال: لا . قـال : « اتقـوا الله ، واعدلوا في أولادكم» . وقال : « إني لا أشـهد على جور» . قال : فرجع أبي فرَدَّ تلك الصدقة.[٧]

(٣) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (إن لي على قريش حقًّا، وإن لقريش عليكم حقًّا ما حكموا فعدلوا، وائتمنوا فأدوا، واسترحموا فرحموا).[٨]

(٤) وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: (كل سلامي من الناس عليه صدقة، كل يوم تطلع فيه الشمس.. يعدل بين الناس صدقة).[٩]

(٥) وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا حكمتم فاعدلوا)[١٠].

ثانيًا: عدالة الخلفاء الراشدين ومن بعدهم:

(١) لمـا تولـى أبو بكر - رضي الله عنه - الخلافة خطب في الصحابة - رضي الله عنهم - وكان مما قال: (فإن أحسـنتُ فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أزيح علته إن شـاء الله. والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه إن شـاء الله، لا يدع قوم الجهاد في سـبيل الله إلا ضربهم الله بالذل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمّهم الله بالبلاء، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم) [١١].

---

(١) أي: دابة ذات سن وعُمر من الإبل.
(٢) أي يطلب منه قضاء حقه ووفاء دينه.
(٣) أي همّ بعض الصحابة بضربه؛ لما أغلظ على النَّبِيّ ﷺ في القول.
(٤) أي: اتركوه.
(٥) أي أحسن من السّن التي له على الرسول ﷺ.
(٦) رواه البُخَارِيّ في صَحِيْحه في الاستقراض، باب حسن القضاء، (٨٠٩/٢-٨٢-٨٥-٩٢٠-٩٢١)، ومسلم في كتاب المساقاة (١٢٢٥/٣).
(٧) أخرجه: البخاري في كتاب الهبة (٢٥٨٦)، ومسلم في كتاب الهبات (١٦٢٣).
(٨) أخرجه أحمد (٩١/١٣) رقم (٧٦٥٣)، وصححه الأرناؤوط في تحقيقه للمسـند، وصححه أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٧٢/١٤)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٢/٥): رجال أحمد رجال الصحيح.
(٩) أخرجه: البخاري في كتاب الصلح (٢٧٠٧)، ومسلم في كتاب الزكاة (١٠٠٩).
(١٠) رواه الطبراني في الأوسط، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٩٧/٥): رجاله ثقات، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٦٩).
(١١) السيرة النبوية لابن هشام (٢-٦٦١)، وطبقات ابن سعد (١٨٢/ ٣-٣٨)، والبداية والنهاية (٢٧/٥-٢٨٠)، وقال: هذا إسناده صحيح.

(٢) عن عمرو بن ميمون قال: (رأيت عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قبل أن يصاب بأيام بالمدينة، ووقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف، قال: كيف فعلتما؟ أتخافان أن تكونا قد حمَّلتما الأرض ما لا تطيق؟[١] قال: حملناها أمرًا هي له مطيقة، ما فيها كبير فضل، قال: انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق. قالا: لا. فقال عمر: لئن سلمني الله لأَدَعَنَّ أرامل أهل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبدًا). [٢]

(٣) مرَّ عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – بباب قوم وعليه سائل يسأل؛ شيخ كبير ضرير البصر، فضرب عضده من خلفه، وقال: من أيّ أهل الكتاب أنت؟ فقال: يهودي. قال: فما ألجأك إلى ما أرى؟ قال: أسأل الجزية والحاجة والسن. قال: فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله، فرضخ له بشيء من المنزل، ثم أرسل إلى خازن بيت المال، فقال: انظر هذا وضرباءه فوالله ما أنصفناه أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم (إنما الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ) (التوبة: ٦٠)، والفقراء هم: المسلمون، وهذا من المساكين من أهل الكتاب، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه.[٣]

(٤) عن عبد الرحمن بن شماسة، قال: أتيت عائشة – رضي الله عنها – أسألها عن شيء فقالت: ممن أنت؟ فقلت: رجل من أهل مصر. فقالت: كيف كان صاحبكم لكم في غزاتكم هذه؟ – تعني عمرو بن العاص – فقال: ما نقمنا منه شيئًا، إن كان ليموت للرجل منا البعير فيعطيه البعير والعبد فيعطيه العبد، ويحتاج إلى النفقة فيعطيه النفقة، فقالت: أما إنه لا يمنعني الذي فعل في محمد بن أبي بكر أخي أن أخبرك ما سمعت عن رسول الله ﷺ يقول في بيتي هذا: (اللهم! من ولي من أمر أمتي شيئًا فشقّ عليهم؛ فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم؛ فارفق به).[٤]

(٥) عندما تولى عمر بن عبد العزيز – رحمه الله – الخلافة أمر مناديه فنادى: ألا من كانت له مظلمة؛ فليرفعها، فقام إليه رجل ذمِّي من أهل حمص، فقال: يا أمير المؤمنين! أسألك كتاب الله قال: ما ذاك؟ قال: العباس بن الوليد بن عبد الملك اغتصبني أرضي، والعباس جالس فقال له عمر: يا عباس! ما تقول؟ قال: نعم، أقطعنيها أمير المؤمنين الوليد، وكتب لي بها سجلاً. فقال عمر: ما تقول يا ذمي؟ قال: يا أمير المؤمنين! أسألك كتاب الله – تعالى –، فقال عمر: نعم ، كتاب الله أحق أن يُتبع من كتاب الوليد، قم فاردد عليه ضيعته فردها عليه.[٥]

(٦) وذكر الإمام الماوردي في الأحكام السلطانية أن الخليفة المأمون بن هارون الرشيد كان يجلس للمظالم في يوم الأحد، فنهض ذات يوم من مجلسه، فلقيتْه امرأة في ثياب رثَّة فقَالَت:

يا خير منتصف يُهدى له الرَّشَدُ ... ويا إمامًا به قد أشرقَ البلدُ

تشكو إليكَ عميدَ المُلكِ أرملةٌ ... عدا عليها فما تقوى به أسدُ

فابتز منها ضياعًا [٦] بعد منَعتِها ... لما تفرق عنها الأهل والولدُ

(١) قال ابن حجر: (الأرض المشار إليها هي أرض الواد، وكان عمر بعثهما يضربان عليها الخراج وعلى أهلها الجزية)، فتح الباري (٦٢/٧).
(٢) أخرجه: البخاري في كتاب المناقب، رقم (٣٧٠٠).
(٣) أبو يوسف، في كتاب الخراج ص (١٣٩).
(٤) أخرجه: مسلم في كتاب الإمارة رقم (١٨٢٨).
(٥) ابن كثير، في البداية والنهاية: ٢١٣/٩.
(٦) الضّيعةُ : الأرض المغلّةُ ، والعمل النافع المربح، وتُطلق على الرّبح نفسه. المعجم الوسيط ، ص(٥٤٧).

فأطرق المأمون يســـيرًا، ثم رفع رأســـه وطلب منها الصبر حتى أوان مجلسه فانصرفت، وحضرت يوم الأحد فـــي أول الناس، فقَالَ لها المأمون: «من خصمك؟» فقَالَت: القائم على رأســـك العَبَّاس ابن أمير المؤمنين، فقَالَ المأمون لقاضيه يحيى بن أكثم، وقيل لوزيره أحمد بن أبي خالد: «أجلسها معه» ، ونظر بينهما بحضرة المأمون، وجعل كلامُها يعلو، فنهرها بعض حُجَّابه، فقَالَ له المأمون: «دعها، فإن الحق أنطقها، والباطل أخرسه» وأمر برد ضياعها عليها.[1]

(١) الماوردي، في الأحكام السلطانية (٨٤-٨٥).

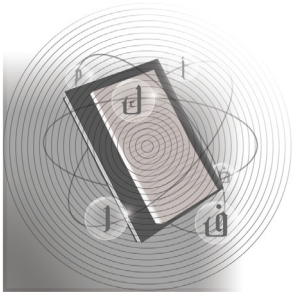

حملة للترويج لإسلام جديد

م. حسن الرشيدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

اعتبر الغرب أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر «انتفاضة إسلامية» على مسيرة الحضارة الغربية التي تسود العالم، وتنتشر قيمها في كل بقعة وصقيع، وظنت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين أو بدا لها ذلك. وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الاستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات، فإن المفكرين الاستراتيجيين والباحثين الغربيين وخاصة في الولايات المتحدة أخذوا يفندون خلفيات وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمهم وأفكارهم ليصيغوا استراتيجيات جديدة للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي؛ لتتبلور فيما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع. وكان أكثر هذه الاستراتيجيات خطورة ما اصطلح في الأدبيات الأمريكية على تسميته بـ«إعادة بناء الإسلام». فبعد أن كان الغزو الفكري يحاول تقريب اتجاهات الفكر الغربي إلى عقول المسلمين جاءت حرب الأفكار لتتجه إلى الصحوة الإسلامية في محاولة لتغيير الإسلام نفسه.

والإسلام الذي يريده الغرب يتمتع بعدة صفات لا بد لهذا الدين أن يتصف بها منها: العلمانية والديمقراطية والليبرالية والتعايش مع الآخر.

وقد تنوعت استراتيجيات الغرب لتطبيق هذه المبادئ التي يريدها للإسلام الجديد لتأخذ أبعادًا كثيرة من أهمها إيجاد شبكات من المعتدلين ـ بالمفهوم الأمريكي ـ الذين ينتمون إلى العالم الإسلامي ليحملوا المفاهيم الجديدة لعامة المسلمين، وانتقاء نموذج إسلامي قابل لتعديل مفاهيمه.

ومن الاستراتيجات الأخرى التي يعتمد عليها الغرب دعم الديمقراطية المتدرجة؛ فالديمقراطية الكاملة بتطبيق آلياتها سيصل الإسلاميون للحكم، وهؤلاء إن لم يتم تعديل أفكارهم فسيصبحون خطرًا على الغرب كما يعتقد. كما يتحدث كثير من المفكرين والمحللين في الغرب عن ضرورة استخدام أدوات ما يعرف بالدبلوماسية العامة لتحقيق الإسلام الجديد الذي يصبو إليه الغرب.

ورغم أن هذه الاستراتيجيات لم تنجح حتى الآن؛ فإن الغرب لن يتوقف عن تلك الحملة، لذا فإن العودة للجوهر الثابت والنظرة الأصيلة للإسلام مطلب تاريخي واقعي، فضلاً عن كونه مطلبًا شرعيًا، ولفهم الإسلام على حقيقته يجب الرجوع إلى نبعه الصافي من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح في خير القرون ومن تبعهم بعد ذلك على ذات المنهج.

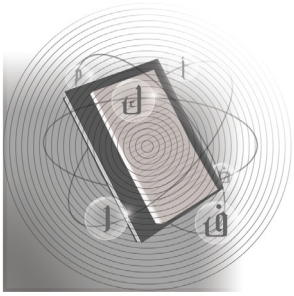

حملة للترويج لإسلام جديد

م. حسن الرشيدي

مدير المركز العربي للدراسات الإنسانية

«المعركة الكبرى الآن تدور حول روح الإسلام»

هذا النص مقتبس من تقرير لمعهد السلام الأمريكي[1] ليحدد طبيعة المعركة التي يقودها الغرب وطليعته أمريكا في مواجهة تفسير الإسلام وقيمه ومعانيه.. تلك التفسيرات التي جعلت العالم الإسلامي حتى يومنا هذا يأبى التطويع والدخول في الفلك الغربي.

لم تكن نظرة الغرب لأحداث الحادي عشر من سبتمبر أنه مجرد مجموعة من الشباب العرب المسلمين الغاضبين قد هاجموا بعض المنشآت الاقتصادية السياسية في الولايات المتحدة: طليعة الغرب وزعيمته ونموذجها المبهر للعالم كله، ولكن الرؤية لتلك الأحداث كانت أعمق من هذا بكثير، بل كانت ما اعتبروه انتفاضة إسلامية على مسيرة حضارة غربية مظفرة تسود العالم، وتنتشر قيمها في كل بقعة وصقيع، وظنت أنها حسمت منذ فترة طويلة صراعها مع المسلمين أو بدا لها ذلك.

ولذلك جاءت هذه الضربة بمثابة صدمة استدعت ذاكرة تاريخية وعقائدية لمواجهات مع العالم الإسلامي في قرون ماضية؛ فكان أول تعبير يخرج تلقائيًا من فم بوش هو أن الرد على تلك الضربات يستلزم حملة صليبية.

ويقول كبير الباحثين في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، والأستاذ المحاضر في مدرسة الأمن القومي في جامعة الدفاع الوطني بواشنطن وليد فارس: «إن العقل الجماعي الدولي قد فقد القدرة على معرفة ما كان يحدث حقًّا في العالم العربي والإسلامي، وتشكيل الرؤية الصحيحة للتاريخ والحقائق والأهداف والمواقف الحقيقية لهذه القوى المتطرفة».[2]

وإذا كان السياسيون والعسكريون قد شرعوا في إعداد الاستراتيجيات للرد العسكري والسياسي على تلك الهجمات؛ فإن المفكرين الاستراتيجيين والباحثين الغربيين، وخاصة في الولايات المتحدة أخذوا يفندون خلفيات

(1) Special Report by Abdeslam M. Maghraoui -American Foreign Policy and Islamic Renewal-June 2006-The United StatesInstitute of Peace
http://www.usip.org/resources/american-foreign-policy-and-islamic-renewal
(2) Raymond Ibrahim, The War of Ideas: Jihadism against Democracy, American Thinker, April 17, 2010
http://www.americanthinker.com/2010/04/the_war_of_ideas_jihadism_agai.html

وجذور الفكر الذي استقى منه هؤلاء المهاجمون قيمهم وأفكارهم؛ ليصيغوا استراتيجيات جديدة للمواجهة الفكرية مع العالم الإسلامي لتتبلور فيما بعد في شكل سياسات يحاول التنفيذيون تطبيقها في الواقع.

وكان أكثر هذه الاستراتيجيات خطورةً ما اصطُلح في الأدبيات الأمريكية على تسميته بإعادة بناء الإسلام.

تقول شيريل برنارد واضعة تقرير راند: «إذا كان بناء الأمم مهمة شاقة؛ فإن بناء الدين بما لا يُقاس هو أكثر خطورة وتعقيدًا»[1].

ثم تجددت الجدلية حول طبيعة الإسلام في الفترة الأخيرة بشدة مع صدور تشريعات منع النقاب في أوروبا، والاستفتاء حول حظر بناء المآذن على مساجد سويسرا، وفي الأشهر القليلة الماضية تصاعد الحديث عن الإسلام في أمريكا، مع اكتشاف محاولة تفجير ميدان تايمز سكوير، وبناء مسجد مانهاتن في نيويورك.

وفي هذا السياق يؤكد تقرير أمريكي[2] على أن هدف عمليات الإصلاح في العالم الإسلامي ينبغي أن يتركز على تكييف المبادئ والقيم والمؤسسات الإسلامية مع ظروف العالم الحديث.

لذلك تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على إشكالية محاولات الغرب طرح مفاهيم جديدة للإسلام من خلال عدد من الأسئلة الفرعية:

- ما ماهية هذه الحملة التي تحاول تحريف معاني الإسلام عن حقيقتها؛ لتقدمه في قالب جديد يناسب أهداف الغرب وتوجهاته واستراتيجياته؟
- وما أسباب تلك الحملة؟ وما استراتيجيتها؟
- ما مدى ما حققته؟ وماذا عن مستقبلها؟
- هل الإسلام له قواعد ثابتة، وشكل نموذجي محدد، وإطار معلوم مقنن؛ نستطيع به أن نقيس أي نموذج يُدَّعَى أنه الإسلام، وأن غيره ليس من الإسلام؟

المبحث الأول: الجذور والتحولات

لم يكن المسلمون يتصورون في يوم من الأيام أن تمتد الحملة ضد الإسلام والمسلمين من قبل أعدائهم لتشمل محاولة تغيير مفاهيم الإسلام ذاته.

كان ما اصطُلح على تسميته الغزو الفكري موجهًا للأمة بعمومها، وهو أخطر من الغزو العسكري؛ لأن الغزو الفكري ينحو إلى السرية وسلوك المسارب الخفية في بادئ الأمر؛ فلا تحس به الأمة المغزوة، ولا تستعد لصدّه والوقوف في وجهه؛ حتى تقع فريسةً له، وتكون نتيجته أن هذه الأمة تصبح مريضة الفكر والإحساس تحب ما يريده لها عدوها أن تحبه، وتكره ما يريد منها أن تكرهه.

فحروب الأفكار التي شنّها الغرب، عندما استتب له احتلاله لمناطق العالم الإسلامي منذ أواخر القرن التاسع عشر؛ كانت حملة لفرض أفكاره وتوجهاته، ولذلك أطلق عليها المفكرون المسلمون في هذه العصور الغزو الفكري، وشرعوا في تسطير الأدبيات في مواجهة الفكر الغربي، وبيان جذوره، وإظهار عواره وضرره على الأمة والإنسانية.

كان ما اصطُلح على تسميته الغزو الفكري موجهًا للأمة بعمومها، وهو أخطر من الغزو العسكري؛ لأن الغزو الفكري ينحو إلى السرية وسلوك المسارب الخفية في بادئ الأمر؛ فلا تحس به الأمة المغزوة، ولا تستعد لصدّه والوقوف في وجهه؛ حتى تقع فريسةً له، وتكون نتيجته أن هذه الأمة تصبح مريضة الفكر والإحساس تحب ما يريده لها عدوها أن تحبه، وتكره ما يريد منها أن تكرهه.

يقول الشيخ محمود شاكر[3]: «حاول نابليون في

(1) Cheryl Benard-Civil democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies - The RAND Corporation http://www.rand.org/pubs/monograph_reports/MR1716/MR1716.pdf

(2) American Foreign Policy and Islamic Renewal-op

(٣) محمود شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م، ص: ١٠٨.

غزوه لمصر أن يعزّز غزوه بغسل العقول، وتبديل المبادئ الإسلامية بأفكار ومبادئ غربية؛ فبعد أن غادر مصر أرسل رسالة إلى خليفته كليبر يخاطبه فيها: كنت قد طلبتَ مني مرارًا جوقة (فرقة) تمثيلية، وسأهتم اهتمامًا خاصًا بإرسالها لك؛ لأنها ضرورية للجيش، وللبدء في تغيير تقاليد البلاد.

هكذا كانت البداية ...

كانت مخططات الغزو الفكري منوطًا بتنفيذها بشكل أساسي بعض من أبناء الأمة الإسلامية؛ وذلك بعد أن زرع الغرب بينهم بذور الفساد، وأعد فئة منهم إعدادًا جيدًا للقيام بما يريد أن يقوم هو به؛ حتى تقل التكلفة عليه، ويحمل المسلمون التكلفة كاملة.

ولكن بمرور الوقت، وتعاقب الأزمان؛ ظهرت الصحوة الإسلامية، وتصدت لهذه المحاولات حتى أصبحت هذه الفئة العلمانية معزولة عن الجماهير؛ لا تستطيع التوغل في الأمة بأفكارها ومعتقداتها، وخاب ظن الغرب في شأن هذه الطائفة بتراجع الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط عمومًا، ولكن مع تجدد الاستراتيجيات التغريبية بذراعها الأمريكي، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، واصطدام الجيوش الغربية بالمقاومة الإسلامية في مناطق عديدة؛ بدأ التفكير من جديد في مرحلة أخرى من الغزو الفكري أصبح يطلق عليها حرب الأفكار.

ويفسر البعض[1] ذلك بأن هناك ثلاثة اتجاهات في حرب الأفكار:

الاتجاه الأول: عبّر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق دونالد رامسفيلد حينما دعا في أكتوبر ٢٠٠٣م إلى تشكيل وكالة جديدة تساعد على مواجهة ما أسماه حرب الأفكار الخاصة بالإرهاب الدولي، ويقصد بهذه الحرب معركة الفكر مع أولئك الذين تجندهم الشبكات الإرهابية في كافة أنحاء العالم.

ويعلّل ذلك بأن في مقابل كل إرهابي يعتقله التحالف، حسب قوله، أو يقتله أو يردعه أو يثنيه هناك آخرون يتدربون. لذلك لا بد من خوض حرب الأفكار لمنع الجيل الجديد من الإرهابيين من تنظيم صفوفه.

الاتجاه الثاني: عبّر عنه الكاتب الأمريكي توماس فريدمان الذي نشر مجموعة مقالات حاول فيها شرح وتحليل مفهوم، أو مقولة، حرب الأفكار؛ حيث يرى أنها بصورة أساسية ينبغي أن تكون في داخل المجتمعات الإسلامية نفسها، وبإشراك المعتدلين في هذه المعركة؛ فهو يعتقد أن الأكثر أهمية هو إيجاد سبل لجعل المجتمعات التي يأتي منها هؤلاء الأصوليون هي التي تردعهم أولاً؛ فهي -أي هذه المجتمعات- الوحيدة التي تعرف أناسها، وهي الوحيدة أيضًا حسب تقدير فريدمان القادرة على كبح متطرفيها. ودعا الغرب لتبني أساليب وتكتيكات تساهم في تعزيز مكانة ونشاط هؤلاء المعتدلين.

أما الاتجاه الثالث: فقد عبّر عنه الكتاب الصادر في نيويورك عام ٢٠٠٣م بعنوان «النضال من أجل الديمقراطية.. كيف نربح حرب الأفكار في أمريكا والعالم؟» وقد شارك في إعداده مجموعة من الباحثين وبإشراف الكاتب الأمريكي جورج باكير.

ويرى هذا الاتجاه بأن الانتصار في حرب الأفكار يبدأ من أمريكا نفسها، ويمتد على مستوى العالم برمته. يبدأ من أمريكا بإصلاح حضارتها وديمقراطيتها أولاً، وبالنضال من أجل الديمقراطية في العالم ثانيًا.

وواضح من الاتجاه الأول الذي مثله رامسفيلد أنه لا يوضح مفهوم هذه الحرب، فقد بيَّن الهدف من هذه الحرب، ولم يُظهر حقيقتها، ولكنه بيَّن توقيت إعلانها، وأصل منشأها.

أما الاتجاه الثالث الذي مثله الكتاب المذكور أعلاه فهو خلط بينه وبين الغزو الفكري، أي أن أمريكا تغزو العالم بفكرها.. بديمقراطيتها بعد أن تصلحها، ويتبقى الاتجاه الثاني وهو ما شرحه توماس فريدمان؛

(١) زكي ميلاد، الغد الأردنية، ٢٠٠٥/١/٢٢م.

حيث ذكر مكان تلك الحـــرب، وهي مجتمعات العالم الإسلامي، ثم القائمين عليها، وهم المعتدلون في هذه المجتمعـــات الذين يعتبرهم فريدمان الأجدر على كبح متطرفيها، ولكن لم يوضح فريدمان أيضًا كيفية هذه الحرب ومفاهيمها.

والذي لا شـــك فيـــه أن هناك مرحلـــة جديدة من الحرب الفكرية قد بدأت؛ فبعد أن كان الغزو الفكري موجهًا في أساســـه إلى عامة المسلمين؛ يختار منهم الغرب نخبةً يربيهم ويحتضنهم في أراضيه، ثم ينقلوا إلى بلاد المســـلمين؛ ليتولوا نشر أفكاره بعد أن يكونوا قـــد تبوأوا مراكز التوجيه والتأثير، ولكن جاءت حرب الأفـــكار لتجعل تركيزها الأساســـي على نخبة الأمة وطليعتها وقواها الحية النابضة، والتي شـــرعت في اســـتنهاض الأمة؛ لتستيقظ من غفوتها، وبعد أن كان الغزو الفكري يحـــاول تقريب اتجاهات الفكر الغربي إلى عقول المســـلمين؛ جـــاءت حرب الأفـــكار لتتجه إلى الصحوة الإســـلامية في محاولة لتغيير الإسلام نفسه.

يوضح تقرير لمؤسســـة بروكنجز الأمريكية ما تريده الولايـــات المتحدة بالضبط من هـــذه الحرب فيقول: «ينبغي أن تتجاوز الحكومة الأمريكية مقاربتها للمشكلة على أنها مجرد مسابقة عالمية لتحديد مدى شعبيتها. فنجاح السياسة الخارجية الأمريكية يعتمد على كيفية تعامل الولايات المتحدة مع الشـــعوب الأجنبية، ومدى مســـاعدتها على بلورة الآراء والمواقـــف التي تتبناها هذه الشـــعوب. وتشـــكل طريقة التواصل، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تتواصل معهم الولايات المتحدة، البيئة التي إما أن تغرق أو تعوم فيها سياساتنا. اليوم وللأسف سياساتنا تغرق»[١].

فالتقرير يؤكد بالحرف: مساعدة الشعوب على بلورة الآراء والمواقف التي تتبناها هذه الشعوب.

كانت البداية بالولايات المتحدة في ممارســـة إيجاد شكل جديد للإسلام؛ يحاول تحقيق ما عجز السلاح عن تحقيقه.

بينمـــا يعتقد تقرير راند الشـــهير «بناء شـــبكات إسلامية معتدلة» أن الولايات المتحدة اليوم تقود حربًا على الصعيدين الحربـــي والفكري؛ فهي تقود معركةً بالأسلحة ومعركةً بالأفكار؛ حيث لن تكون الغلبة على الجانب الآخر إلا بتشويه الأيديولوجيات المتطرفة في أعين معتنقيها ومؤيديها.[٢]

فهذا هدف جديد لحرب الأفكار: تشويه معتقدات الآخرين.

ثـــم تدحرج الأمر إلى الـــدول الأوروبية التي بدأت تستشعر أن الخطر الإســـلامي يقترب من أراضيها، بل يهدد وجود الثقافة الأوروبية من أساسها، والقائمة على المزج بين العلمانية والمســـيحية، فأصبحنا نسمع عن الإســـلام البريطاني والإسلام الفرنسي إلى آخر هذه المسميات.

يقول رئيس الوزراء الفرنســـي فرانسوا فيون: «إن النقاب الذي تريد حكومته حظره في الأماكن العمومية انحرافٌ عن الرســـالة الدينية الإسلامية، وأكد فيون أمام العديد من ممثلي مســـلمي فرنســـا، المستائين مما دار من نقاشـــات حول الهويـــة الوطنية والنقاب، أن حقيقة إســـلام فرنسا اليوم تتمثل في إسلام سِلْم وحوار، إنه دين اعتدال يُمارَس في ظل احترام مبادئ الجمهورية[٣].

وفي الوقت نفســـه اعتبر أن عدو الرابطة الوطنية هـــو الانكفاء الطائفي، ومن أخطر أشـــكاله التطرف الديني.. وفق قوله.

وقال فيون: إنه بتقمصهم صورة حالكة ومتعصبة يمثل

(1) HadyAmr and P.W. Singer, Engaging the Muslim World: A Communication Strategy to Win the War of Ideas,11/4/2007.
http://www.brookings.edu/ pers/2007/0411islamicworld_singer_Opp08.aspx?sc_lang=ar

(2) Civil democratic Islam:op.cit.

(٣) الحياة، ٢٠١٠/٦/٢٨م.

الأشـــخاص الذين يخفون وجوههم، بدعوى عقيدتهم، هم بوعي أو بدونه أعداء إسلام فرنسا الذي تساهمون في بنائه؛ داعيًا المســـلمين إلى الوقوف ضد ما أسماه الانحراف في الرسالة الدينية.

وفي سبتمبر ٢٠٠٢م أعلن وزير الداخلية الفرنسي آنذاك نيكولا ســـاركوزي أن إسلام فرنسا مرحب به، إلا أننا لســـنا مستعدين للقبول بإســـلام في فرنسا مع نظريات متطرفة، ويفســـر ســـاركوزي هذا النوع من الإسلام بقوله: «كل أســـبوع أجد نفسي مضطرًا لأرفـــض دخول عدد مـــن الأئمة والدعـــاة الذين لا يتكلمون الفرنسية، ويأتون لتغذية عدد معين من الجوامع، وأماكن العبادة بنظريات تتعارض مع قيم الجمهورية الفرنسية»(١).

وبعدها بخمس سنوات وأثناء توليه رئاســـة فرنسا وفي حفل إفطار أقامه للمسلمين في فرنسا يطمئن ســـاركوزي الفرنســـيين بقوله : «إن إسلام فرنسا يحرز تقدمًا»(٢).

وتطبيقًـــا لهذه القاعدة رفضت المحاكم الفرنســـية (٣) إعطاء إحدى الســـيدات -وهي من أصل مغربي- الجنســـية الفرنســـية؛ لأنها وكما تبين لم تســـتوفِ شـــروط الاندماج بالمجتمع والدولة في فرنســـا، كما أن القـــرار بُني في جانب آخر منه على أن الســـيدة المذكورة متشـــددة دينيًّا، وبذلك فـــإن رؤيتها الدينية المتشددة لا تتماشـــى مع المعايير الضرورية للمجتمع الفرنسي، خاصة مبدأ المساواة بين الجنسين كما ذُكر في الصحافة الفرنسية.

وامتد هذا الجدل إلى كبرى الصحف الفرنسية، وهي ليبراســـيون، والتي أبرزت في صدر صفحتها الأولى هذا العنوان: هل الإسلام متوافق مع العلمانية؟(٤)

إذن فالإســـلام الذي يريده الغرب يتمتع بعدة صفات لا بد لهذا الدين أن يتصف بها منها:

العلمانية، والديمقراطية، والليبرالية، والتعايش مع الآخر.

الإسلام العلماني:

كثيـــرون يظنـــون أن العلمانية هـــي العلم أو صفة العلمية، ولكن بما أن الكلمة أصلها لاتيني، فهي تُفهم فـــي ذات اللغة، وتعـــرّف دائرة المعارف البريطانية(٥) العلمانية أو Secularism بأنهـــا حركـــة اجتماعيـــة تهـــدف إلى صرف الناس عن الاهتمام بالآخرة إلى الاهتمام بالحيـــاة الدنيا وحدها، وذلك أنه كان لـــدى الناس في العصور الوسطى رغبة شديدة في العزوف عن الدنيا، والتأمل في الله واليوم الآخر، ومـــن أجل مقاومة هذه الرغبة صارت العلمانية تعرض نفســـها من خلال تنمية النـــزعة الإنسانية؛ حيث بدأ الناس فـــي عصر النهضة يُظهرون تعلقهم الشـــديد بالإنجـــازات الثقافيـــة البشـــرية، وبإمكانية تحقيق طموحاتهم في هذه الحياة القريبة، وظل الاتجاه إلى العلمانية يتطور باســـتمرار خلال التاريخ الحديث كله باعتبارها حركة مضادة للدين ومضادة للمسيحية.

إن العلمانيـــة مصطلـــح غامـــض فـــي الفكر السياســـي والاجتماعـــي، بل هـــي من أكثر المصطلحـــات غموضًـــا؛ ذلـــك أنها ليســـت فقـــط فصل الدين عن الدولة، كما أن الغرب قد فشـــل في تطوير نموذج شـــامل ومركب عـــن العلمانية في مفهومهـــا وأبعادها... نموذج موحد في أهدافه وأساليبه.

ويعترف الدكتور عدنان حسين أن العلمانية مصطلح غامض في الفكر السياســـي والاجتماعي، بل هي من أكثر المصطلحـــات غموضًا؛ ذلك أنها ليســـت فقط فصل الدين عن الدولة، ويعتبر أن الغرب قد فشل في

(١) الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٩/١١م.
(٢) الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/١٠/٣م.
(٣) موقع شفاف الشرق الأوسط، ٢٠٠٨/٧/١٨م:
http://www.metransparent.com/spip.php?page=article&id_article=4167&var_lang=ar&lang=ar

(4) http://www.liberation.fr/vive-la-politique/010117083-l-islam-est-il-compatible-avec-la-laicite
(5) http://www.britannica.com/EBchecked/topic/532006/secularism

تطوير نموذج شامل ومركب عن العلمانية في مفهومها وأبعادها.. نموذج موحد في أهدافه وأساليبه.[1]

وكي نفهم طبيعة هذا النوع من الإسلام العلماني ننقل ما يُعرف باسم بيان سانت بطرسبرج، وهو بيان أصدرته مجموعة من العلمانيين في أبريل ٢٠٠٧م[2] ليشرحوا طبيعة دينهم الذين يؤمنون به وحددوا أهم ما يؤمنون به **فيما يلي:**

- نحن العلمانيين المسلمين نؤكد على حرمة حرية الضمير الفردي، ونحن نعتقد في المساواة بين جميع البشر، ونحن نُصِرّ على فصل الدين عن الدولة، واحترام حقوق الإنسان العالمية.

- نجد تقاليد الحرية والعقلانية والتسامح في تاريخ مجتمعاتنا ما قبل الإسلام والإسلامية.

- هذه القيم لا تنتمي إلى الغرب أو الشرق، بل هي تراث مشترك للأخلاق البشرية الأخلاقية.

- لا نرى أي شبهة استعمار أو عنصرية عندما يتم انتقاد الممارسات الإسلامية، أو إدانة انتهاك حقوق الإنسان بسبب الإسلام.

- ونحن ندعو حكومات العالم إلى رفض الشريعة الإسلامية، والمحاكم الشرعية، وحكم رجال الدين، وربط الدولة بالدين بجميع أشكاله، ومعارضة كافة العقوبات المفروضة بسبب الكفر والردة؛ وفقًا للمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقام بالتوقيع على هذا الإعلان مجدي علام، ومثال الألوسي، وشاكر النابلسي، ونوني درويش، ووفاء سلطان، وأمير طاهري وغيرهم.

والمثير في الأمر أن هؤلاء الموقّعين قد شاركوا قبلها في مؤتمر في فلوريدا بالولايات المتحدة عن الإسلام العلماني بعنوان القمة الإسلامية الإصلاحية، ويهدف المؤتمر كما يقول بيان المنظّمين[3] إلى إعادة تفسير القرآن، وعلمنة الإسلام، وبحث أسباب تحوّل ثقافات الشرق الأوسط من الانفتاح خلال العصور الوسطى إلى مجتمعات دينية في الوقت الحالي. وقال البيان الصحافي الخاص بمؤتمر الإسلام العلماني: إن المؤتمر ناقش التفسيرات العلمانية للإسلام، وأهمية توسيع مساحة النقد والحاجة لنقد القرآن.

بعض الباحثين يفرّقون بين نوعين من العلمانية: العلمانية الجزئية، والعلمانية الشاملة؛ فالعلمانية الشاملة تلغي دور الدين في كل شيء بالنسبة للفرد أو الحياة العامة، فلا دين في السياسة أو الاقتصاد، أو حتى حياة الفرد الشخصية، أما العلمانية الجزئية؛ فهي التي تسمح للدين بأن يمارس دورًا في الحياة الشخصية للفرد

ولكن بعض الباحثين يفرّقون بين نوعين من العلمانية: العلمانية الجزئية، والعلمانية الشاملة؛ فالعلمانية الشاملة تلغي دور الدين في كل شيء بالنسبة للفرد أو الحياة العامة، فلا دين في السياسة أو الاقتصاد، أو حتى حياة الفرد الشخصية، أما العلمانية الجزئية؛ فهي التي تسمح للدين بأن يمارس دورًا في الحياة الشخصية للفرد، وعلى هذه الهيئة يمكن أن تؤثر بشكل ما في الحياة السياسية.

ويشرح الدكتور رفيق حبيب هذه العلمانية الجزئية فيقول: «لا تكون العلمانية الجزئية في حرب مع الدين، بل يحدث تقسيم نفوذ بين العلمانية والإسلامية، فتصبح العلمانية حاضرة في السياسة والإسلامية حاضرة في المجال الاجتماعي والثقافي والفردي.. وهي لا تتعارض مع كون الدين مكونًا للهوية، ولا تعترض على أن يكون الدين مؤثرًا على مصادر التشريع، فالدين يمكن أن يقوم بدور من خلال تأثيره على الأفراد مما يجعله مؤثرًا على الرأي العام. وهو

(١) الدكتور عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، دار أمواج، الطبعة الأولى، ص:١١٣.

(2) http://www.secularislam.org/

(٣) الأخبار اللبنانية، ٢٦ فبراير٢٠٠٧م.

ما يفتح الطريق أمـــام دور معقول للدين؛ فيتم تجنب الصدام بين العلمانية والإسلامية.[١]

الإسلام الليبرالي:

الليبرالية هي دُرّة الفكر الغربي، ويحسب الغرب أنه قدّم للإنسانية نموذجًا لم يسبق له مثيل؛ فهي في نظره أرقى مستوى الفكر الإنساني، ويتمحور مصطلـــح الليبرالية حول حقوق الفرد في الحياة والملكية والحرية والمنفعة.

فأركان الليبرالية في الفكر الغربي خمسة هي: الفردية، والحرية، والتعددية، والرأسمالية، والعقلانية.[٢]

ولذلك؛ فإن مصطلح الإســـلام الليبرالي الذي يكثر تداوله هذه الأيام يُرَاد به فرض هذه المكونات الخمسة على الإسلام بكل أبعادها المتضمنة.

والعجيـــب أن شـــخصيات وقيادات رســـمية دينية في حواضر العالم الإســـلامي أصبحت تتبنى مفهوم الإسلام الليبرالي، ففي مقال كتبه الدكتور علي جمعة -مفتي الديار المصرية- في صحيفة الواشنطن بوست قال فيـــه: «إنه عندما بدأ بنـــاء مصر الحديثة ظلت القوانين إســـلامية الجوهر، وأن ذلك حوَّل مصر إلى دولة ليبراليـــة يحكمها نظام ديمقراطي، ولم يعترض عليه أحد من علماء مصر».

مؤكـــدًا أن المســـلمين يمتلكون مطلـــق الحرية في اختيار نظام الحكم الذي يرونه أكثر ملائمة لأحوالهم وأوضاعهـــم، ويضيـــف الدكتـــور علي جمعـــة: «إن مبـــادئ الحرية والكرامة الإنســـانية التي ترمز إليها الديمقراطية الليبرالية جزء من الأســـاس الذي بُنيت عليه عالمية الإســـلام، وإن الشريعة الإسلامية تسعى إلى تحقيق الحرية والكرامة في سياق ديني».[٣]

الإسلام الديمقراطي:

بات أصحاب القرار السياســـي فـــي الغرب عامة، والولايات المتحدة خاصة، بعد أحداث الحادي عشـــر من ســـبتمبر يشـــعرون أنهم دفعوا ثمنًا فادحًا لتأييد الأنظمة السياسية العربية الديكتاتورية.

ففي يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١م[٤] تخلت واشنطن عن اعتقادها الســـابق بأن الطغاة الودودين يســـتطيعون صُنع السلام مع إســـرائيل، وعلى سبيل المثال (مصر أنور الســـادات، وأردن الملك حسين)، وأن الانتخابات الحـــرة التي تُعقد قبل الأوان قد تجلب الإســـلاميين الراديكاليين المعاديين للغرب إلى السلطة.. وهي قراءة معروفة لانتخابات ١٩٩١م في الجزائر.

حاول الغرب أن تكون الديمقراطية هي معيار تقبل المجتمعات الإسلامية لأفكاره؛ فكان البحث عن صيغة تمزج بينه وبين الإسلام، لذلك كان عنوان تقرير راند الشهير الإسلام الديمقراطي.

يقول ريتشارد هاس رئيس فريق تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الأســـبق في محاضرة له في مجلس العلاقات الخارجية في واشـــنطن: «إن تقرير التنمية البشرية أعطى صورة لعالم عربي متخلف في مجالات الحريـــة الفردية، واحترام المرأة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعني وجود ظروف اجتماعية متفجرة ومشكلات لا يمكن حلها إلا من خلال نظم سياسية أكثر مرونة وأكثر ديمقراطية، والإدارات الأمريكية المتعاقبة

(١) الدكتور رفيق حبيب، الإســـلام الجزئي.. وتقاسم النفوذ بين الإسلام والعلمانية، إسلام أونلاين، ٢٠١٠/٢/٢٢م:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1265890596459&pagename=IslamOnline-Arabic-Mobile%2FWapLayoutA&zone=MDA

(٢) تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص:١٤٥.

(٣) نشـــرت هذه التصريحات هيئة الاســـتعلامات المصريـــة، وهي هيئة حكومية في موقعها على الإنترنت على هذا الرابط:
http://www2.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Culture/000001/02030000000000000725.htm

(4) Patrick Clawson - The State Department>s <No Dominoes> Report and Prospects for Democratization in a Post-Saddam Middle East-The Washington Institute-March 17, 2003
http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1604

لم تضع موضوع إدخال النظم الديمقراطية في الدول الإسلامية في مقدمة الأولويات، وكانت أحيانًا تتجنب التدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول؛ حرصًا على المصالح الأمريكية، وبهذه السياسة التي يمكن تسميتها الاستثناء الديمقراطي ضيّعت الفرصة لجعل هذه الدول أكثر استقرارًا وازدهارًا وسلامًا وأكثر قدرة على التعامل مع ضغوط العولمة»[١].

ويصل ريتشارد هاس إلى أنه سوف نزدهر أكثر كشعب وكدولة في عالم من الديمقراطيات، بدلاً من عالم من الأنظمة الاستبدادية والفوضوية. ويشرح هيس أسباب هذه الخطوة فيقول: «العالم الديمقراطي هو عالم مسالم بشكل كبير؛ فنمط الديمقراطيات المتأصلة التي لا تتحارب مع بعضها البعض هو أحد أهم النتائج التي أمكن إثباتها في دراسات العلاقات الدولية».

إذن ما تهدف إليه أمريكا هو جعل الشعوب التي تعادي أمريكا شعوبًا مسالمة كما ثبت في التجربة الألمانية واليابانية.

التعايش مع الآخر:

يعجّ الفكر الغربي منذ ما يسمى بعصر النهضة بأدبيات تتعلق بضرورة العيش مع الآخر من أصحاب الفكر المخالف، وأن مظهر التقدم الحضاري للمجتمعات والأفراد يُقاس بما يحققونه من تسامح وتعايش مع الآخر، سواء كان هذا الآخر أهل دين أو عرق أو لون أو لغة أخرى.

وبالرغم من أن هذا المبدأ لا يسري على المسلمين؛ فالسويد مثلاً مع أنه بلد أوروبي يستشهد به الغرب دائمًا كقمة التسامح والتحضر والليبرالية، فماذا فعل في مسألة مثل مآذن المساجد؟ وماذا فعلت فرنسا بالنقاب؟

ويكشف محمد أسد هذا التناقض فيقول[٢] : «إن الغرب بات أكثر تسامحًا وتساهلاً نحو الثقافات الأجنبية، ولكنه لم يصبح كذلك مع الإسلام بل نحو ثقافات شرقية معينة، تقدم نوعًا من الجاذبية الروحية المتعطش إليها الغرب، وفي الوقت نفسه بعيدة عن النظرة الغربية العالمية؛ بحيث لا يوجد أي خطر حقيقي على القيم الغربية.

ولكن المثير أن مبدأ التعايش مع الآخر يحاول الغرب فرضه على المسلمين ضمن سلة الأفكار التي تحدثنا عنها سابقًا، والتي يقيس بها الإسلام المعدل الذي يريده.

حتى إن توني بلير يطلق على الهجوم الغربي المضاد للتطرف مسمى التعايش السلمي.[٣]

المبحث الثاني: استراتيجيات التطبيق

تتنوع استراتيجيات تطبيق هذه المبادئ السابقة؛ لتأخذ أبعادًا كثيرة لا تتسع هذه الورقة لسردها، ولكن سوف نأخذ بعضها لنتحدث عنه.

إيجاد شبكات من المعتدلين:

تحاول الدول الغربية، وبالتحديد الولايات المتحدة، تطبيق مفاهيمها للإسلام الجديد من خلال انتقاء مجموعة من الليبراليين أو العلمانيين الذين ينتمون إلى العالم الإسلامي؛ ليحملوا المفاهيم الجديدة لعامة المسلمين.

يقول تقرير راند[٤]: «إن الخطوة الأولى تتعلق بالولايات المتحدة وحلفائها؛ لاتخاذ قرار بإنشاء

(1) Richard N. Haass-Towards Greater Democracy in the Muslim World-December 4, 2002- Council on Foreign Relations
http://www.cfr.org/publication/5283/towards_greater_democracy_in_the_muslim_world.html

(٢) محمد أسد، الطريق إلى الإسلام، دار العلم للملايين، الطبعة التاسعة ١٩٩٧م، ص:١٦.

(٣) موقع البي بي سي العربي
http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/10/101006_inthepress.shtml

(4) Civil democratic Islam:op.cit.

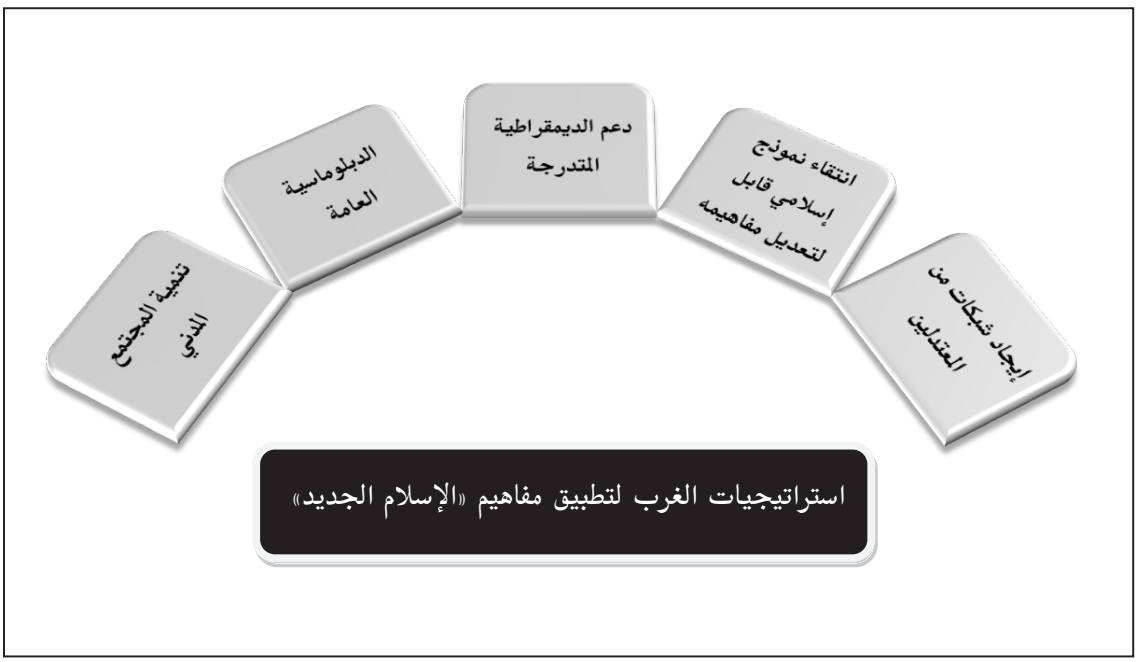

شبكات من المعتدلين، وكذلك عمل علاقة صريحة بين هذا الهدف واستراتيجية الولايات المتحدة وبرامجها بالكامل. إن التطبيق الفعّال لهذه الاستراتيجية يتطلب إنشاء هيكل تأسيسي داخل الإدارة الأمريكية لتوجيه هذا الجهد ودعمه وإدارته. وداخل هذا الإطار يتحتم على الولايات المتحدة أن تكتسب خبرة ضرورية وقدرة استيعابية لتنفيذ هذه الاستراتيجية، **والتي تشمل ما يلي:**

١- وضع معايير صارمة وحادة لتحديد المعتدلين الحقيقيين في العالم الإسلامي، والتمييز بينهم وبين الانتهازيين والمتطرفين الذين يروّجون لأنفسهم على أنهم معتدلون، وتمييز الليبراليين العلمانيين من العلمانيين الاستبداديين. وتحتاج الولايات المتحدة إلى القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة لتحديد ودعم الأفراد خارج هذا النطاق في ظروف محددة.

٢- عمل قاعدة بيانات دولية عن شركائها (الأفراد، الجماعات، المؤسسات، والهيئات والأحزاب ... إلخ).

٣- عمل آليات لإدارة وتنقيح البرامج والمشاريع والقرارات. ويشمل ذلك حلقة استرجاعية لإدخال بيانات، وعمل تصحيحات تأتي من قِبل هؤلاء الشركاء الذين تم تحديدهم على أنهم مصادر موثوق فيها.

إن جهود إنشاء الشبكات يركز مبدئيًا على جماعة رئيسة من الشركاء الموثوق فيهم، والمعروف توجهاتهم الفكرية، ويعملون بشكل خارجي في هذا الهدف (مثل اتباع منهج المؤسسات السرية) وبعد التأكد من أيديولوجية المؤسسات الجديدة التي تم استهدافها تقوم الولايات المتحدة بمنح مستويات أعلى من الاستقلالية.

وقد آتت تلك الجهود المتعلقة بالشبكات أُكُلها، وساعدت على قيام مجموعة العلمانيين المسلمين، مع أن بعضهم قد ارتد على الإسلام نفسه، وعقدوا مؤتمرًا في عام ٢٠٠٧م في ولاية فلوريدا خرجوا فيه ببعض التوصيات التي سبقت معنا في بداية هذه الدراسة.

انتقاء نموذج إسلامي قابل لتعديل مفاهيمه:

هذا النموذج قد يكون حزبًا، أو وقد يكون فردًا، أو داعية، وهذا يختلف عن البند السابق في أن من توجه إليهم هذه الاستراتيجية هم من الإسلاميين الذين

يصنّفون غربيًا باسم الإسلاميين المعتدلين.

فعلى مستوى الأشخاص يبدو أن الداعية عمرو خالد مرشح بقوة ليكون أحد هؤلاء الذين يحملون هذا المفهوم(١) فقد نشرت صحيفة الصنداي تايمز البريطانية(٢) أن وزارة الخارجية البريطانية وضعت مذكرة تحت عنوان (عملية المسابقة)، وهي عبارة عن خطة لقمع التطرف الإسلامي من خلال إنشاء ورش عمل إسلامية، واتخاذ خطوات أكثر حدة تجاه الأئمة الأصوليين، والترويج لأصحاب الخطاب الأكثر مرونة وقابلية للتعامل؛ حيث تتضمن المذكرة اسم عمرو خالد كأحد القيادات الإسلامية التي ينبغي دعمها.

نشرت صحيفة الصنداي تايمز البريطانية أن وزارة الخارجية البريطانية وضعت مذكرة تحت عنوان (عملية المسابقة) وهي عبارة عن خطة لقمع التطرف الإسلامي من خلال إنشاء ورش عمل إسلامية، واتخاذ خطوات أكثر حدة تجاه الأئمة الأصوليين والترويج لأصحاب الخطاب الأكثر مرونة وقابلية للتعامل.

ونشرت واحدة من أهم الصحف الأمريكية، وهي نيويورك تايمز، دراسة مطولة عنه في ملحق الأسبوع الذي تصدرته صورة له تحت عنوان مد يد العون لمسلم متطلع للأمام(٣)، وتبلور الهدف من الدراسة في توجيه الدعوة لعمرو خالد لإقامة حوار مع الإدارة الأمريكية من خلال مسئول بارز في الخارجية الأمريكية رفض ذكر اسمه.

والدراسة المثيرة للجدل قدمتها كاتبة زائرة على الصحيفة الأمريكية اسمها سامنتا شابيرو وهي يهودية أمريكية، يحرص الأستاذ عمرو خالد على أن تلازمه في رحلاته بأوروبا، كما تقول المجلة، وهي دراسة مكونة من جزئين: الأول يوضح بإسهاب الحجم الإعلامي لعمرو خالد، وتأثيره داخل وخارج مصر، والثاني هو بيان الظروف التي ساعدت على انتشاره.

وأكدت الباحثة شابيرو في دراستها على ملازمتها لعمرو خالد نفسه في كل تحركاته على امتداد الأشهر الماضية، كما استندت أيضًا إلى آراء أتباعه من الشباب ومن العاملين في مؤسساته، واستعانت كذلك بالمقارنة بين عمرو خالد ومعاصريه من الإسلاميين – ليسوا بالضرورة مشايخ أو دعاة– الذين يتبنون نفس النهج الإسلامي في مواجهة القرضاوي ومعسكره من الإسلاميين، وفي دراستها التحليلية رصدت شابيرو ما أسمته بالطبعة الجديدة للإسلام، والتي يروّج لها عمرو خالد، وتقول عندما تستمع لعمرو خالد؛ فإنه يتعذر عليك غالبًا أن تقطع إلى أيّ الجانبين يميل، فهو يقول: إن الكفار استولوا على فلسطين، وهو يعني اليهود الإسرائيليين، ولكنه في المقابل يقول: إن الأسلوب الأفضل لتحريرها ليس العنف وإنما من خلال نجاحك في دراستك، ونجاحك في حياتك عمومًا، ومساعدة الآخرين على التدين.

وتنتقل سامنتا شابيرو إلى نقطة أكثر خطورة، وهي ما قالت عنه: إن عمرو خالد في النهاية يوظّف الانشقاق الحالي داخل الإسلام لصالحه، ونتيجة لذلك فهو يؤدي بالطرفين – المعتدلين والمتطرفين – إلى الخروج عن شعورهما، وتستشهد الكاتبة في ذلك بواقعة مؤتمر الدانمرك التي أثارت عليه رجال الدين المحافظين، وكذلك كُتاب الصحف الذين ينتمون لنفس التيار بالشرق الأوسط، ولكنه في المقابل استعدى كذلك الليبراليين والمنتمين للتيار المعتدل.

وتصدر الكاتبة – الزائرة على نيويورك تايمز – مقالها بالإشارة إلى حضورها أحد دروس عمرو بدعوة من فتاة مسلحة في درس مصور

(١) بالطبع نحن لسنا بصدد تقويم منهج عمرو خالد، ولكن ننقل هنا ماذا يريد الغرب من دعوته.

(2) http://www.timesonline.co.uk/tol/news/uk/article542420.ece

(3) SAMANTHA M. SHAPIRO, Ministering to the Upwardly Mobile Muslim, The New York Times, April 30, 2006.
http://www.nytimes.com/2006/04/30 magazine/30televangelist.html?_r=2

تلفزيونيًا في الإسكندرية، ولم يَفُتْ شابيرو أن تبدي ملاحظاتها على لغة عمرو خالد المطعّمة بمصطلحات أوروبية وغربية عصرية منها تمكين المرأة وتخويل السلطة لها.

وإذا كان هذا النموذج هو نموذج فردي يجري تسويقه باعتباره -كما تقول الكاتبة- نموذجًا معدلاً للإسلام؛ فإنه يجري تسويق نموذج مؤسسي يتمثل في أحزاب وتيارات وجماعات مختلفة.

ويعترف تقرير معهد السلام الأمريكي سالف البيان أن الأحزاب الإسلامية في المنطقة برمتها ظهرت كفاعلين رئيسين وكفائزين محتملين عند السماح لهم بالتنافس بدون قيود ويطبق بعض هذه الأحزاب برامج محافظة، ويعد بتطبيق الشريعة، بينما البعض الآخر أكثر تحررًا وينادي ببرنامج اجتماعي حديث.

ومع ذلك فإن معظمها عملي ولديها استعداد للتوصل إلى حل وسط بشأن الحد الذي يجب الذهاب إليه في تطبيق الشريعة الإسلامية.

ويلاحظ التقرير أن الإفراط في فرض القيود الإجرائية والترتيبات المبرمة مسبقًا يمكن أن تنزع رداء الشرعية عن العملية الديمقراطية، وحينما تقدم الحوافز للإسلاميين المعتدلين؛ فإن ذلك قد يدفع مؤيديهم المحافظين وشعبيتهم إلى التمرد، وهكذا فإن القيود المؤسسية التي تحُدّ من نفوذ الإسلاميين أو الحوافز التي تتخذ شكل إجراءات تعاونية؛ قد تأتي في حقيقة الأمر بنتائج عكسية.

فبدلاً من الإكراه أو المناصرة يدعو التقرير الأمريكي إلى استخدام استراتيجية التخاطب المعياري، وهذا يعني أن النقاش مع الإسلاميين يجب أن يحدث حول قضايا جوهرية، مثل الحريات المدنية، وحرية العبادة، والاستقلال الذاتي الشخصي، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، والتعددية السياسية، وحدود سلطات الدولة، وغيرها من القضايا.

دعم الديمقراطية المتدرجة:

بالديمقراطية الكاملة -عبر تطبيق كافة آلياتها- سيصل الإسلاميون للحكم، وهؤلاء إن لم يتم تعديل أفكارهم فسيصبحون خطرًا على الغرب.

يروي أحد الدبلوماسيين الأمريكيين في جلسة على هامش إحدى الندوات أن حكومة عربية حذرتنا من خطر الإخوان المسلمين؛ ردًا على مطلبنا بتطبيق المزيد من الإجراءات الديمقراطية في الحريات والانتخابات، فقلنا لها: حذرتمونا من الشيء نفسه قبل عشرين عامًا، ولم يتحسن الوضع، بل ازدادوا عددًا ونفوذًا؟ فاعترف مسئول الحكومة: كنا في الماضي نقولها من قبيل التخويف، أما اليوم فنحن نعنيها؛ لأن الإسلاميين على الأبواب.(١)

ولكن ماذا تفعل أمريكا مع هذا الوضع؟

يقول دانيل بابيس: «لقد حان الوقت لأن تقوم واشنطن بتشجيع التقدم الديمقراطي، ولكن بخطوات تدريجية صغيرة. هذا يعني بناء مجتمعات مدنية يسود فيها حكم القانون، وتتحسن فيها حرية الكلام والاجتماع، وتأخذ فيه الانتخابات مجراها وهكذا. ستكون الانتخابات الوطنية ذروة هذه التغيرات.. فإن عكس هذا الترتيب.. أي التحرك بشكل حاد من السلطوية القاسية إلى الانتخابات الوطنية دون بناء مجتمع مدني أولاً.. يثير خطرًا تقوم القوى الإسلامية باختطاف الانتخابات، كما حدث في الجزائر».(٢)

ولكن في نفس التقرير؛ فإن جراهام فوللر -بصفته خبيرًا استخباراتيًا وملامسًا أكثر للواقع- بخلاف بابيس المفكر المتطرف - كان له رأي آخر أكثر عملية بالنسبة لتطبيق الديمقراطية فهو يقول: إن

(١) الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٤/٨م.

(2) Daniel Pipes and Graham Fuller, Combating the Id - ology of Radical Islam, The Washington Institute, April 10, 2003
http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1624

الديمقراطية هي الخيار الأفضل للعالم الإسلامي. وإن وضع نهاية لحكم القادة من غير ذوي الشعبية سيكون ذا مصلحة فضلى للولايات المتحدة. فهؤلاء القادة يوجهون العدائية بشكل مستمر ضد الولايات المتحدة، بدلاً من اتخاذ إجراء ضد مشاعر كهذه.. وكنتيجة؛ فإنهم أهداف سهلة للإسلاميين الذين يقارنون ضعف هؤلاء الحكام بتصرفاتهم، هم ينصِّبون أنفسهم على أنهم الوحيدون الذين يبدو أنهم قادرون على عمل شيء تجاه الإمبريالية الغربية. إن عملية الدمقرطة ستكون عملية طويلة، وهذا هو السبب الذي يتوجب على واشنطن لأجله أن تبدأ العمل عليها من الآن، بدلاً من أن تفعل ذلك في وقتٍ ما نهاية الطريق. لقد حُبست الشعوب الإسلامية لسنوات، وعندما تفتح البوابات؛ فسيكون الطريق وعرًا.

سيفوز الإسلاميون بالانتخابات الأولى، ولكنهم لن يفوزوا بالثانية، وإذا لم يصل الإسلاميون مرة إلى السلطة؛ فإنهم سيفشلون.

الدبلوماسية العامة:

تعرّف وزارة الخارجية البريطانية الدبلوماسية العامة بأنها: المصطلح الذي نستخدمه لكي نحقق أهدافنا السياسية من خلال ما نقوم به من تعاون مع عامة الناس في الخارج.[١]

ويصدر مكتب المحاسبة الأمريكي - وهو هيئة أمريكية فيدرالية مستقلة عن الحكومة، وتعمل بالأساس كأداة في يد الكونجرس الأمريكي؛ لتقييم برامج السلطة التنفيذية، لتحديد ما إذا كانت تلك البرامج تصبّ في الأهداف التي صُمِّمت من أجل تحقيقها، وما إذا كانت برامج ناجحة أو غير ذلك- تقريرًا سنويًّا عن جهود الولايات المتحدة لتحسين صورتها في العالم الإسلامي.[٢]

(1) http://www.fco.gov.uk/ar/21654403/about-the-fco/what-we-do/funding-programmes/public-diplomacy/

(٢) موقع التقرير على الإنترنت http://www.gao.gov

ويتحدث كثير من المفكرين والمحللين في الغرب عن ضرورة استخدام أدوات هذه الدبلوماسية لتحقيق الإسلام الجديد الذي يصبو إليه الغرب.

ويريد المفكر الأمريكي مارتن كريمر في محاضرة له أُلقيت في معهد واشنطن [٣] من الولايات المتحدة **أن تتجنب ثلاثة أخطاء دبلوماسية محتملة:**

أولاً: لا ينبغي التشويش على الدبلوماسية العامة بقرارات سياسية، ويشرح ذلك المعنى بانتقاده من يقول: بأن أفضل طريقة لمتابعة دبلوماسية عامة ناجحة هي عن طريق تغيير السياسة الأمريكية لجعلها أسهل للتسويق. ويقول: إن هذا الاقتراح يخلط الغايات بالوسائل. فلن تكون هناك حاجة للدبلوماسية العامة إذا كانت السياسات الأمريكية سهلة التسويق. إن هدف الدبلوماسية العامة هو إقناع الأجانب بتأييد أو على الأقل الإذعان للسياسات التي يميلون في العادة إلى عدم تأييدها أو معارضتها، فعمل مسئولي الدبلوماسية العامة ليس التعويل على نتاج هذه العملية، بل تسويق هذا المنتج.

أما ثاني هذه الأخطاء الدبلوماسية؛ فهي أنه لا ينبغي أن تتحول الدبلوماسية العامة إلى أداة للترويج الداخلي لمثاليات تعدد الثقافات، فالهدف الأول لأي برامج دبلوماسية ينبغي أن يكون تسويق السياسة الأمريكية، لا تعزيز التنوع.

ثالثًا: ينبغي أن تبني الولايات المتحدة حملتها الدبلوماسية العامة على الإقناع، أكثر منه على الاستماع. رغم أن الاستماع مهم؛ إلا أن هناك أجهزة معدة لهذه المهمة، أعني السفارات الأمريكية ووكالات الاستخبارات؛ فإذا عدلت حملة الدبلوماسية العامة الأمريكية ببساطة إلى قناة أخرى لتقديم التقارير عن

(3) Martin Kramer, Battling for the «Hearts and Minds» of Middle Easterners, Post–September 11: A Year-End Assessment, The Washington Institute, September 23, 2002 http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=1540

الـــرأي الأجنبي؛ فإنها ســـتكون لذلك فرصة مهدرة. ستكون دائرة الدبلوماســـية العامة مختلفة فقط إذا أخذت على عاتقها مسئولية القيام بتبليغ لا تواني فيه لرسالة موحدة للعالميّن: العربي والإسلامي.

وفي نفس هذا الســـياق يرى جيمس غلاســـمان[١] -وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الدبلوماسية العامة والشـــئون العامة في عهـــد بوش الابن، والذي يصف نفســـه بأنه القائد الأعلى فـــي حرب الأفكار مـــن الجانب الأمريكـــي- أنه من الخطأ اســـتخدام الدبلوماســـية العامة لتحسين صورة الولايات المتحدة عند المســـلمين، ولكن يجب استخدامها لكي تقول: إن الخطأ عندكم وليس عندنا... فهدفنا يجب أن ينصبّ على توضيح أن المشكلة هي داخل المجتمعات المسلمة؛ حيث يدور صراع بين المســـلمين يتمثل في صورتين: الأولى صورة المتطرفين الذين يقولون: إن الإسلام له مفهوم واســـع وشـــامل، وهؤلاء يجب عزلهم عن بقية المسلمين، وبيان أن الإسلام غير ذلك.

أما الصورة الثانية فتتمثل في صراع هذه المجتمعات علـــى الديمقراطيـــة، وهـــذا يعالج بمناصـــرة قيم الديمقراطية، وليس صندوق الانتخابات، وضرب المثل بنماذج إندونيسيا وتركيا.

تنمية المجتمع المدني:

تبنى البنك الدولي تعريفًا للمجتمع المدني أعده عدد من المراكز البحثية الرائدة جاء فيه:[٢] يشـــير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين؛ استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية، أو سياسية أو علمية، أو دينية أو خيرية.

ومن ثم يشـــير مصطلح منظمـــات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعيـــة المحليـــة، والمنظمـــات غيـــر الحكومية، والنقابـــات العمالية، وجماعات الســـكان الأصليين، والمنظمـــات الخيرية، والمنظمـــات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.

بينما تقرير راند الشـــهير[٣] يفسّر المجتمع المدني في تعريفه بأنه مجموعة من المؤسسات والقيم التي تعمـــل كحائط عازل، وفي الوقـــت ذاته حلقة وصل جوهريـــة بين الدولة والأفراد والأســـر والعشـــائر، ويتضح دورها عندما تتمكـــن المنظمات الاجتماعية والمدنية مثل المنظمات غيرالحكومية من الوقوف في وجه قوى الدولة.

ولكن هل نجحت هذه الاستراتيجيات؟

يعتـــرف رئيس الـــوزراء البريطاني الأســـبق توني بليـــر، والمبعوث الخـــاص للرباعية الدوليـــة المعنية بعملية السلام في الشـــرق الأوسط، ومدير مؤسسة للحوار بـــين الأديان، في كلمة أمام معهد واشـــنطن لسياســـات الشـــرق الأدنى، ومقره نيويورك بفشـــل الغرب في حرب الأفكار بقوله: «التطرف الإســـلامي العنيف يفوق تحرك الـــدول الغربية؛ لأن هذه الدول فشـــلت فـــي مواجهة الأفـــكار التي يســـتند إليها». وأضاف بليـــر: «انظـــروا إلى حجـــم التمويل الذي يتلقاه باحثو النظم التعليمية التي يوفرها، ثم قيســـوا على مدار ســـنوات قلة هجومنا المضاد تحت مسمى التعايش السلمي، لقد تفوق علينا في الإنفاق والحركة والاستراتيجية»[٤].

(1) JAMES K. GLASSMAN, How to Win the War of Ideas, MARCH 10, 2010
http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/03/10/how_to_win_the_war_of_ideas?print=yes&hidecomments=yes&page=full

(٢) موقع البنك الدولي على الإنترنت:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~menuPK:1410494~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

(3) Civil democratic Islam :op.cit

(4) http://www.bbc.co.uk/arabic/inthepress/2010/10/101006_inthepress.shtml

ولكن الغرب لن يتوقف عن تلك الحملة، يقول الدكتور رفيق حبيب: «كل التيارات الغربية تبحث في النهاية عن الإسلام الجزئي، فيصبح المسجد بلا مئذنة، والمسلمة بلا حجاب أو بلا نقاب، والحركة الإسلامية بدون هدف توحيد الأمة، والمشروع الإسلامي بدون الدولة الحضارية العابرة للقوميات، والخطاب الإسلامي بدون تطبيق الشريعة الإسلامية. وهكذا يبحث الغرب عن إسلامي جديد بالقوة الناعمة أحيانًا، وبالقوة الخشنة أحيانًا، ولكنه لن يتوقف عن المحاولة حتى يحافظ على سيادته الكونية».(١)

ولا بد من الاعتراف أن هناك تيارات وأفرادًا تبنوا بصورة أو بأخرى بعض المبادئ التي ينادي بها الغرب؛ ليسوّقها على أنها الإسلام؛ فأصبح بعض الدعاة يسرف في الحديث عن التعايش مع الآخر، وأضحت تيارات وجماعات تتحدث عن الدولة المدنية، وأولوياتها، وشروطها.

يقول الدكتور رفيق حبيب: كل التيارات الغربية تبحث في النهاية عن الإسلام الجزئي فيصبح المسجد بلا مئذنة، والمسلمة بلا حجاب أو بلا نقاب، والحركة الإسلامية بدون هدف توحيد الأمة، والمشروع الإسلامي بدون الدولة الحضارية العابرة للقوميات، والخطاب الإسلامي بدون تطبيق الشريعة الإسلامية.

ويؤكد حبيب على أن الغرب يشجّع أي توجهات إسلامية تميل للأخذ بفكرة الدولة القومية القُطْرية، والتي تسمى أحيانًا بالدولة الحديثة، أو الدولة المدنية الحديثة. فكلما عملت الحركة الإسلامية داخل حدود فكرة الدولة القومية القطرية؛ كلما أصبحت أقرب لتبني القيم السياسية الغربية المركزية(٢).

خاتمة: نحو عودة للإسلام الأول:

يكاد رضوان السيد يلامس تلك الحقيقة عندما ينقل عن المستشرق الغربي إرنستجلنر أن الجوهر الأصلي للإسلام أنه دين نصي أخروي يتميز بنزوع طهوري شديد.. وفي الأزمات الاجتماعية أو السياسية، وعندما تصل الأزمة إلى الثقافة، يعود النص للبروز، ويظهر علماء منشقون أو متشددون يتسلحون بالنص من أجل استعادة الطهورية أو البراءة الأولى.(٣)

ويشرح السيد هذا المعنى أكثر فيقول: إن وجهة نظر جلنر هي أن الإسلام يملك جوهرًا ثابتًا تتوالى عليه الدهور؛ فيتغير المظهر دون الجوهر، ومعنى ذلك أن الأصولية أصيلة فيه، وفي ظروف الأزمات تعود للظهور باعتبارها الجزء الأصيل من ماهيته.(٤)

وهذا ما يحدث حاليًا على أرض الواقع؛ فالمسلمون يتجهون فعلاً لهذا الفهم من جديد، ويؤكد حسام تمام على هذه الحقيقة، فهو يعتبر أن مؤشر العالم الإسلامي دخل في الزمن السلفي، وأن السلفية ستكون- إن لم تعد بالفعل- سيدة الزمن القادم، لقد صارت السلفية الدينامية الأقوى والأكثر اشتغالاً في عالمنا الإسلامي، وقدرة على التأثير فيه، وهي تتمدد في كل فراغ تنسحب منه الديناميات الأخرى.

ويقارن تمام بين السلفية وغيرها من المناهج في العالم الإسلامي قائلاً: «قراءة سريعة تقول: إن المشروعات الإصلاحية المختلفة في عالمنا الإسلامي متعثرة، بل ومتراجعة، وإن كل تعثر يمد السلفية بأسباب من القوة لم تكن لها من قبل، وإن كل الطرق التي يسير فيها عالمنا الإسلامي تؤدي به إلى السلفية،

(١) د. رفيق حبيب، الإسلام المفرغ.. مشروع القرن الجديد، ١٠/١/٢٠١٠م:
http://www.onislam.net/arabic/madarik/politics/122493-2010-01-10-151349

(٢) المرجع السابق.

(٣) رضوان السيد، الصراع على الإسلام، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص:١١٠.

(٤) رضوان السيد، السياسة الأمريكية تجاه الإسلام و المسلمين، سلسلة محاضرات حوار الحضارات -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص:٨٤.

التراجع لم يعد رهنًا بمشـــروعات الإصلاح العلمانية، إن صح التعبير فحســـب؛ هذا ليس خاصًا بالمشـــروعات العلمانية فحسب، بل ينطبق أكثر على المشروعات الإسلامية التي تصدرت الواجهة حينًا من الدهر».(١)

فـــأي محاولة مـــن البعض للوصول إلى الســـلطة بغير هذا الطريق؛ فإنه ســـيفقد -بلا جدال- مشـــروعه وأهدافه.

وفي ذلك الاتجاه ينتقد الدكتور رفيق حبيب الاتجاهات التي تحاول التوفيق بين الإسلام والعلمانية بقوله: «إنها لا تقدم مرونة تطبيقية بقدر ما تغير من طبيعة المشـــروع الإســـلامي، حتى يتكيف مع النظام العلماني المفروض على الدول العربية والإسلامية، وحتى يتم قبول وصولها للسلطة».(٢)

فالعودة للجوهر الثابت والنظرة الأصيلة للإسلام مطلب تاريخي واقعي، فضلاً عن كونه مطلبًا شرعيًا؛ ففهم الإسلام على حقيقته يوجب الرجوع إلى نبعه الصافي من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح في خير القرون، ومن تبعهم بعد ذلك؛ لأنه في خضم تعدد الصور التي يريد كل طرف فيها أن يفهم الإسلام بتصوراته وبثقافته؛ فهذا إسلام أمريكي، وآخر إسلام فرنسي، وذاك بريطاني، بل نسمع عن إسلام معتدل، وإسلام متطرف، وإسلام صوفي، وآخر شيعي..

كل ذلك يُلزِم المســـلمين بأن يعودوا إلى المعين النقي للإســـلام، الذي يشمل ويغطّي جميع مناحي الحياة، من قواعد ومناهج تسير عليها، وحدود تقف عندها، والذي قدمه فهم السلف له بغض النظر عن تصرفات، وأفعال وأقوال من يطلق عليهم الإعلام اليوم وصف «الســـلفيين»، فهؤلاء قد يحملون أجزاء من الفهم الســـلفي الشامل لذلك المنهج الصافي العظيم.

(١) حسام تمام، أسئلة الزمن السلفي، ٢٠٠٧/٥/١٨م:

http://www.onislam.net/arabic/islamyoon/salafists/110035-2007-05-18%2000-00-00.html

(٢) د. رفيق حبيب، العلمنة الإسلامية.. تنازل أم مرونة؟ موقع المصريون، ٢٠١٠/٥/١١م:

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=30074

معلومات إضافية

مراكز الفكر الأمريكية والمعركة الفكرية مع العالم الإسلامي (راند نموذجًا):

تسعى المراكز الفكرية الأمريكية المهتمة بالشرق الأوسط إلى تقديم العديد من التوصيات للإدارة الأمريكية لتوجيه المعركة الفكرية مع العالم الإسلامي. وتبرز مؤسسة راند RAND Corporation، كأحد أهم المؤسسات الفكرية الأمريكية المؤثرة على صناعة القرار في الإدارة الأمريكية الحالية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط.

وقد اهتمت مؤسسة راند بما يسمى بالخطر الإسلامي منذ أكثر من ١٢ عامًا، وصدر عنها العديد من الدراسات والتقارير التي تحدد الأطر الفكرية للمواجهة مع العالم الإسلامي، وخاصة في الفترة التي أعقبت أحداث سبتمبر، وفيما يلي أهم هذه التقارير، وأكثرها تأثيرًا على الإدارة الأمريكية:

- في عام ١٩٩٩م أصدرت مؤسسة راند كتابًا بعنوان (مواجهة الإرهاب الجديد)، وهو من إعداد مجموعة من الخبراء الأمريكيين، وصدر الكتاب في ١٥٣ صفحة، وهو خلاصة أفكار وأبحاث أهم خبراء (الإرهاب) في الولايات المتحدة، سواء في دوائر البحث والأكاديميات، أو دوائر السياسة والاستراتيجيات، من أمثال: إيان ليسر، وبروس هوفمان، وديفد رونفلت، وجون أركويلا، ومايكل زانيني؛ كما يذكر مركز كمبريدج بوك ريفيو الذي قام بإعداد قراءة متزنة لهذا التقرير.

حاول الكتاب أن يجيب عن سؤال عمّا إذا كان (الإرهاب الجديد) يشكّل خطرًا استراتيجيًّا على الولايات المتحدة تحديدًا أم لا؟ وأشار الكتاب إلى أن خطر الإرهاب الجديد سيتركز في منطقة الشرق الأوسط، وسيهدد مصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

- بعد أحداث سبتمبر قامت مؤسسة راند في عام ٢٠٠٤م بإصدار تقرير بعنوان (العالم المسلم بعد ٩/١١) في أكثر من ٥٠٠ صفحة لبحث التفاعلات والديناميات المؤدية إلى حدوث التغيرات (الدينية - السياسية) التي يشهدها المسرح الإسلامي الراهن بهدف إمداد صانعي السياسة الأمريكية برؤية شاملة عن الأحداث والتوجهات الواقعة حاليًا في العالم الإسلامي.

قدم البحث في محوره الأول خريطة شاملة للتوجهات الأيديولوجية في المناطق المختلفة في العالم الإسلامي، مشيرًا إلى أن المسلمين لا يختلفون فقط في الرؤى الدينية، بل يختلفون أيضًا في الرؤى السياسية والاجتماعية، مثل: الحكومة، والقانون، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والتعليم.

ويصنع البحث مساواة مفتعلة بين الإسلام (المعتدل) وبين (العَلْمانية)، ويقسم العالم الإسلامي تقسيمًا قسريًا؛ حيث يتم ـ مثلاً ـ تعريف منطقة معينة في العالم المسلم بكونها (سلفية)، وأخرى (راديكالية)، وثالثة (معتدلة).

وتناول الجزء الثاني من البحث الخلافات القائمة بين المسلمين بعضهم مع بعض، مع تركيزه على خلافين أساسيين هما (الخلاف السني - الشيعي) و (الخلاف العربي - غير العربي)؛ حيث يخلص إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تثبت ولاءها للشيعة العراقية لصدِّ المد الشيعي الإيراني رغم صعوبة ذلك.

- في فبراير من عام ٢٠٠٥م أصدرت مؤسسة راند تقريرًا بعنوان (الإسلام المدني الديمقراطي: الشركاء والموارد والاستراتيجيات)، ويرى التقرير أنه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب من دون فهم طبيعة الإسلام في المنطقة؛ الذي يقف سدًّا منيعًا أمام محاولات التغيير، وأنّ الحل يكمن في النظر إلى المسلمين عبر أربع فئات، هي: مسلمين أصوليين، مسلمين تقليديين، مسلمين حداثيين، ومسلمين علمانيين.

فيما يتعلّق بالأصوليين تقول (راند): يجب محاربتهم واستئصالهم والقضاء عليهم، وأفضلهم هو ميّتهم؛ لأنّهم يعادون الديمقراطية والغرب، ويتمسكون بما يسمى الجهاد وبالتفسير الدقيق للقرآن، وأنهم يريدون أن يعيدوا الخلافة الإسلامية، ويجب الحذر منهم؛ لأنّهم لا يعارضون استخدام الوسائل الحديثة والعلم في تحقيق أهدافهم، وهم ذوو تمكُّن في الحجّة والمجادلة. ويدخل في هذا الباب السلفيون السنة، وأتباع تنظيم القاعدة والموالون لهم والمتعاطفون معهم، و(الوهّابيون)، كما يقول التقرير.

وفيما يتعلق بالتقليديين تقول (راند): يجب عدم إتاحة أي فرصة لهم للتحالف مع الأصوليين ويجب دعمهم وتثقيفهم؛ ليشككوا بمبادئ الأصوليين، وليصلوا إلى مستواهم في الحجّة والمجادلة، وفي هذا الإطار يجب تشجيع الاتجاهات الصوفية، ومن ثم الشيعية (يقول ابن خلدون: لولا التشيع لما كان التصوف)، ويجب دعم ونشر الفتاوى (الحنفية) لتقف في مقابل (الحنبلية) التي ترتكز عليها (الوهابية) وأفكار القاعدة وغيرها، مع التشديد على دعم الفئة المنفتحة من هؤلاء التقليديين.

وأوصى التقرير بأهمية أن (ندعم التقليديين ضدّ الأصوليين لنظهر لجموع المسلمين والمتدينين وللشباب والنساء من المسلمين في الغرب ما يلي عن الأصوليين: دحض نظريتهم عن الإسلام وعن تفوقه وقدرته، إظهار علاقات واتصالات مشبوهة لهم وغير قانونية، الكشف عن العواقب الوخيمة لأعمال العنف التي يتخذونها، إظهار هشاشة قدرتهم في الحكم وتخلّفهم، تغذية عوامل الفُرْقة بينهم، دفع الصحفيين للبحث عن جميع المعلومات والوسائل التي تشوه سمعتهم وفسادهم ونفاقهم وسوء أدبهم وقلّة إيمانهم، وتجنب إظهار أي بادرة احترام لهم ولأعمالهم أو إظهارهم كأبطال وإنما كجبناء ومخبولين وقتلة ومجرمين؛ كي لا يجتذبوا أحدًا للتعاطف معهم).

- في عام ٢٠٠٦م صدر لمؤسسة راند دراسة بعنوان (ما بعد القاعدة)، وهي تقع في مجلدين: الأول حول حركة الجهاد العالمية، والثاني عن الحلقات الخارجية لعالم الإرهاب.

تبحث الدراسة في أربعة مباحث رئيسة، المبحث الأول عن القاعدة: العقيدة، والاستراتيجية، والتكتيك، والتمويل، والعمليات، وتغير الأشخاص، والمستقبل المحتمل.

أما المبحث الثاني فهو عن الجماعات الجهادية التي تبنت نظرة القاعدة العالمية، والتي ليست مرتبطة رسميًّا بتنظيم القاعدة.

والمبحث الثالث حول الجماعات الإرهابية الإسلامية وغير الإسلامية، والتي ليس لها أي صلات معروفة بالقاعدة، ولكنها تهدد المصالح الأمريكية والأصدقاء والحلفاء؛ كحماس وحزب الله، وغيرهما. أما المبحث الأخير فهو عن الرابطة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن ذلك طرق استعمال الإرهابيين للمنظمات الإجرامية في تمويل نشاطاتهم.

تدعو الدراسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع الجهود بشكل كبير لتقويض الدعم للقاعدة وخاصة من

داخل الدول الإسلامية.

- في نهاية شـــهر مارس من عام ٢٠٠٧م أصدرت راند تقريرًا بعنوان (بناء شـــبكات مسلمة معتدلة)، الجديد فـــي هذا التقرير أنه يقدم توصيات محددة وعملية للحكومة الأمريكية: أن تعتمد على الخبرات الســـابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشـــيوعي، وأن تســـتفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي المعاصر.

كما يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنفها التقرير بالمجمـــل بأنها (تيارات متطرفة). كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليســـت مفاهيم إسلامية، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم.

يوصي التقرير أن تدعم الإدارة الأمريكية قيام شـــبكات وجماعات تمثل التيار العلماني والليبرالي والعصراني في العالم الإسلامي؛ لكي تتصدى تلك الشبكات والجماعات لأفكار وأطروحات التيارات الإسلامية التي يصنّفها التقرير بالمجمـــل بأنها (تيارات متطرفة). كما يؤكد التقرير على الحاجة لأن يكون مفهوم الاعتدال ومواصفاته مفاهيم أمريكية غربية، وليســـت مفاهيم إسلامية، وأن يكون هناك اختبار للاعتدال بالمفهوم الأمريكي يتم من خلاله تحديد من تعمل معهم الإدارة الأمريكية وتدعمهم في مقابل من تحاربهم وتحاول تحجيم نجاحاتهم.

المصدر:

المفهوم الأمريكي للاعتدال الإسلامي.. قراءة في تقرير راند ٢٠٠٧م، د. باسم خفاجي، مجلة البيان ، العدد ٢٣٦، ربيع الآخر ١٤٢٨هـ، أبريل ٢٠٠٧م.